جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموسومة بـ:

التمويل الإسلامي بديل للتمويل التقليدي في دعم المشاريع المقاولاتية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - عين تيموشنت -

من إعداد:

✓ دير ملايزي إكرام

✓ زعزوع عبد الإله

تحت إشراف :

د.مطهري كمال

الأستاذ : بن سبع إلياس رئيسيا

الأستاذ : مطهري كمال مشرفا

الأستاذ : وراد فؤاد ممتحنا

السنة الجامعية 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

[المجادلة: 11]

صَدَقَ اللَّهُ العَظِيمُ

الإهـــداء

قال الله تعالى: " وأما بنعمة ربك فحدث"

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل عليه لولا فضل الله علي

أهدي ثمرة جهدي الذي بنوره مضيت في طريقي وزرع في قلبي البسمة

وكان مثلي الأعلى "أبي الغالي علي " أطال الله في عمره

وإلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي" أمي بدرة"

عسى أن يحفظها الله لي

وإلى أخوتي " نزيهة و سعيد" أسأل الله أن يحفظهما

وإلى كتاكيت العائلة " بتول" و"إسحاق"و "يعقوب" حفظهما الله لنا

وإلى جدي "قدور" أطال الله في عمره ورحم الله جدي "لوافي" وأسكنه فسيح جناته

إلى أساتذتي في مسيرتي العلمية، كل من علمنا حرفا وأخذنا إلى طريق العلم والمعرفة إلى أحبائي وأصدقائي

الإهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

(يرفعوا الله الذي آمنو منكم و الذي آتوا العلم درجات و الله بما تعملون خبير)

إلى أمي الحبيبة عبيد يمينة، نبض قلبي وسندي الأول، من سهرت لأجلي وضحّت بصمت...

وإلى أبي الغالي زعزوع لخضر، من علّمني معنى القوة والصبر، وكنت دومًا فخورًا بي قبل أن أفتخر بنفسي...

كل الحب والتقدير لكما، فلولاكما لما وصلت إلى هذا اليوم.

الحمد لله الذي لا يُتمّ العمل إلا بتوفيقه...

أشكر من أعماق قلبي والديّ العزيزين على دعمهما الذي لم ينقطع يومًا، وأساتذتي الذين منحوني من علمهم ووقتهم.

كما أخص بالشكر أصدقائي الأعزاء يوسف، زوبير، ديرملايزي إكرام، رفقاء الدرب والبحث، الذين كانوا عونًا لي في كل خطوة.

لكل من وضع بصمة في هذا العمل، شكرًا لا تكفيه الكلمات.

والحمد لله رب العالمين

شكر وتقدير

قــال تــعالى:" وما بكم من نعمة فمن الله "

الحمــد لله الذي بنعمتــه تتــم الصالحات

ونشكر الله العلي القدير الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل

يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ

مطهري كمال

الذي تفضل بإشراف على توجيهنا ونصائحه التي تكرم

بها علينا من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع

فله منا وافر الثناء وخالص الدعاء

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لما

خصصوه من وقت وجهد في مراجعة وتقييم هذا العمل

قائمة المحتويات

	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المحتويات	
مقدمة	أ-خ
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي،التمويل التقليدي و المقاولاتية	1
المبحث الأول : ماهية التمويل الإسلامي، التمويل التقليدي و المقاولاتية	2
المطلب الأول: مفهوم التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي	2
أولا – تعريف التمويل التقليدي و أدواته	2
ثانيا– التمويل الإسلامي ومبادئه الأساسية	7
ثالثا–أدوات التمويل الإسلامي	8
رابعا – الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي من حيث المبادئ والتطبيق	11
المطلب الثاني : الإطار النظري للمشاريع المقاولاتية	13
أولا– تعريف المشاريع المقاولاتية وأهميتها الاقتصادية	13
ثانيا– مراحل إنشاء المشاريع المقاولاتية ودورها في التنمية	15
ثالثا– التحديات التي تواجه المشاريع المقاولاتية في الحصول على التمويل	17
المبحث الثاني: دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع المقاولاتية	19
المطلب الأول: التمويل الإسلامي كبديل مقترح لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	19
أولا– أهمية التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	20
ثانيا– نماذج ناجحة لتطبيق التمويل الإسلامي في المشاريع	21
ثالثا– دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم رواد الأعمال	23
المطلب الثاني: مقارنة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي في دعم المشاريع والمقولاتية	**24**
أولا– مزايا التمويل الإسلامي في دعم المشاريع مقارنة بالتمويل التقليدي	24
ثانيا– تحديات تطبيق التمويل الإسلامي في مجال المقاولاتية	26
ثالثا– تجارب دولية ناجحة في اعتماد التمويل الإسلامي لدعم المشاريع	27

المطلب الثالث: الابتكار في أدوات التمويل الإسلامي للمشاريع المقاولاتية	**28**
أولا- استخدام الصكوك و التمويل الجماعي الإسلامي في دعم المشاريع	28
ثانيا- تحديات وآفاق التمويل الإسلامي في دعم المشاريع المقاولاتية	31
ثالثا- آفاق تطوير التمويل الإسلامي لدعم المشاريع المقاولاتية	32
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تيموشنت	
تمهيد	35
المبحث الأول : بنك الفلاحة و التمية الريفية و تجربة الشباك الإسلامي	36
المطلب الأول : تقديم بنك الفلاحة و التمية الريفية و تجربة الشباك الإسلامي	36
أولا- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت	36
ثانيا- أهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة عين تموشنت	36
ثالثا- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية(BADR)	37
المطلب الثاني : عرض شباك الصيرفة الإسلامية في بنك (BADR)	38
أولا- الإطار القانوني والتنظيمي	39
ثانيا- حسابات وصيغ التمويل الإسلامية المتاحة في الشباك وكالة عين تموشنت.	40
المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي للمشاريع المقاولاتية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	46
المطلب الأول: طبيعة و حجم تمويلات المشاريع في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	46
المطلب الثاني :التحديات التي تواجه الشباك الإسلامي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	44
خلاصة الفصل	52
خاتمة عامة	53
قائمة المراجع	54

قـــــــائـــمـــة الجـــــــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد الحسابات الإسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية (2022-2024)	42
02	حجم الإيداع (الودائع الإسلامية) في بنك الفلاحة و التنمية الريفية(2022-2024)	44
03	طبيعة المشاريع الممولة من الشباك الإسلامي في بنك BADR (2022-2024)	46
	عدد التمويلات الإسلامية المقدمة حسب النوع في بنك BADR (2022-2024)	47
04	حجم التمويلات الإسلامية المقدمة حسب النوع في بنك BADR (2022-2024)	48

قـــــــائـــمـــة الأشـــــكـــــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة عين تموشنت -	38
02	الإطار القانوني والتنظيمي للشبابيك الإسلامية	40
03	نسبة التمويلات المقدمة من الشباك الإسلامي في البنك حسب طبيعة المؤسسة	46

المقدمة العامة

مقدمة:

يعد التمويل أحد العناصر الجوهرية التي يرتكز عليها أي نشاط اقتصادي، إذ يشكّل العمود الفقري الذي تعتمد عليه المشاريع الاستثمارية بمختلف أحجامها، سواء كانت صغيرة، متوسطة، أو كبيرة. وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، أصبح توفير مصادر تمويل مستدامة وفعّالة أمرًا حاسمًا لضمان استمرارية ونمو المشاريع، خصوصًا المقاولاتية منها، التي تُعدّ رافدًا أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تخلقه من فرص عمل وتساهم به من ديناميكية في الأسواق.

لقد اعتمدت النظم الاقتصادية عبر التاريخ على التمويل التقليدي، الذي يرتكز أساسًا على الفائدة البنكية باعتبارها العائد الأساسي للمؤسسات المالية. غير أن هذا النظام لم يخلُ من الانتقادات، خاصة فيما يتعلق بمسائل الأخلاق الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، إضافة إلى المخاطر التي يتسبب فيها، مثل الأزمات المالية المتكررة التي عرفها العالم، والتي كشفت عن هشاشة النظام المالي التقليدي وعدم قدرته على تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

في هذا السياق، برز التمويل الإسلامي كبديل حديث نسبيًا لكنه عريق في جذوره، يستمد أسسه من مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرّم الربا والغرر والممارسات المالية غير المشروعة. يعتمد هذا النظام على آليات تمويلية تقوم على مبدأ المشاركة وتقاسم المخاطر بين المموّل والمستفيد، ما يجعله أكثر عدلاً وشفافية. من أبرز صيغ التمويل الإسلامي نجد: المشاركة، المضاربة، المرابحة، الإجارة والاستصناع، وهي كلها أدوات تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة شرعية ومستدامة.

ومع تزايد الاهتمام العالمي بالتمويل الإسلامي، أصبح يُنظر إليه اليوم كوسيلة فعّالة لدعم المشاريع المقاولاتية، خاصة في الدول النامية والدول ذات الأغلبية المسلمة، حيث يمكن لهذا النوع من التمويل أن يلعب دورًا محوريًا في تحفيز الاستثمار وتعزيز الابتكار والمساهمة في الحد من البطالة والفقر. كما يتميّز التمويل الإسلامي بمرونته وقدرته على التكيّف مع احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي غالبًا ما تعاني من صعوبات في الحصول على تمويل تقليدي بسبب متطلبات الضمانات الكبيرة والفوائد المرتفعة.

تسعى هذه الدراسة إلى التعمق في إشكالية التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في دعم المشاريع المقاولاتية، من خلال تحليل الأسس النظرية للتمويل الإسلامي، واستعراض تجارب عملية في هذا المجال، إضافة إلى تقييم فعالية هذا النظام في تحفيز الاستثمار المقاولاتي، مع الوقوف عند العراقيل التي قد تعيق انتشاره

وتطويره. كما تهدف الدراسة إلى إبراز دور السياسات الاقتصادية والمؤسسات المالية في تعزيز التمويل الإسلامي كآلية لدفع عجلة التنمية المستدامة.

إن أهمية هذا البحث تنبع من الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول تمويلية بديلة تتلاءم مع خصوصيات المجتمعات الإسلامية وتستجيب في الوقت ذاته لمتطلبات التنمية الاقتصادية الحديثة، خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها المشاريع المقاولاتية في بيئات تتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي وصعوبة الوصول إلى التمويل.

وفي إطار تعزيز الجانب التطبيقي لهذا البحث، تم القيام بتربص ميداني على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين تموشنت، وهو من بين البنوك العمومية الرائدة في الجزائر. تأسس البنك سنة 1982 بهدف دعم القطاع الفلاحي والريفي، من خلال تمويل الأنشطة الزراعية والتنموية، قبل أن يوسع خدماته ليشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة. يعمل البنك على تقديم تشكيلة متنوعة من المنتجات المالية، ويسعى في السنوات الأخيرة إلى إدراج منتجات تمويلية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات شريحة واسعة من المتعاملين الاقتصاديين.

وقد سمح التربص بالاطلاع على مختلف جوانب العمل البنكي، خصوصًا ما يتعلق بتمويل المشاريع المقاولاتية، ودراسة الآليات التي يعتمدها البنك في تحليل وتقييم ملفات التمويل، إضافة إلى التحديات التي تواجه البنك في توفير حلول تمويلية فعّالة ومستدامة تتلاءم مع متطلبات السوق المحلية.

- **إشكالية الدراسة:**

في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والصعوبات التي تواجهها المشاريع المقاولاتية في الحصول على التمويل المناسب، تبرز مسألة البحث عن بدائل فعّالة للتمويل التقليدي، خاصة تلك التي تتلاءم مع خصوصيات المجتمعات الإسلامية. ومن هذا المنطلق، يطرح التمويل الإسلامي نفسه كخيار واعد يهدف إلى دعم المشاريع المقاولاتية بطريقة شرعية ومستدامة. غير أن هذا البديل يواجه بدوره جملة من التحديات المتعلقة بالتطبيق، الانتشار، والفعالية.

ومن أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– إلى أي مدى يمكن اعتبار التمويل الإسلامي بديلا فعالا للتمويل التقليدي في دعم المشاريع المقاولاتية، و ما هي أهم العراقيل التي تحول دون تعميمه وتطويره؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأسس النظرية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي؟
- ما هي أهم صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في دعم المشاريع المقاولاتية؟
- كيف يساهم التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع المقاولاتية على أرض الواقع؟
- ما هي العراقيل والتحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات سابقة الذكر قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

1- التمويل الإسلامي يمثل بديلا فعالا للتمويل التقليدي في دعم المشاريع المقاولاتية، خاصة في البيئات الاقتصادية التي تتبنى القيم والمبادئ الإسلامية.

2- توجد معوقات تنظيمية و قانونية تحد من استفادة المشاريع المقاولاتية من التمويل الإسلامي.

- أهمية دراسة الموضوع :

تُعتبر هذه الدراسة مهمة لأنها تتناول موضوع التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في دعم المشاريع المقاولاتية، وهو موضوع يكتسي أهمية كبيرة في ظل التطورات الاقتصادية الحالية. تهدف الدراسة إلى إبراز دور التمويل الإسلامي في تعزيز روح المقاولاتية والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة في المجتمعات الإسلامية. كما تكتسي أهميتها من خلال البحث في مدى قدرة التمويل الإسلامي على مواجهة التحديات التي تعيق نمو المشاريع، واقتراح حلول تساعد على تحسين آليات التمويل وتطويرها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

- **أهداف البحث.**

1. التعرف على الإطار النظري للتمويل الإسلامي ومبادئه الأساسية.
2. إبراز أهم صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في دعم المشاريع المقاولاتية.
3. تحليل الفروقات الجوهرية بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي.
4. تقييم مدى فعالية التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع المقاولاتية على أرض الواقع.
5. استكشاف التحديات والصعوبات التي تواجه التمويل الإسلامي في الجزائر.
6. تقديم اقتراحات وتوصيات تهدف إلى تعزيز وتطوير آليات التمويل الإسلامي لدعم المشاريع المقاولاتية بشكل أفضل.

- **أسباب اختيار الموضوع.**

من الأسباب التي أدت إلى اختيارنا لهذا الموضوع هي:

- أسباب ذاتية:

. الاهتمام الشخصي بمجال التمويل الإسلامي والرغبة في تعميق المعرفة به.

. الرغبة في ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي من خلال تجربتي الميدانية أثناء التربص في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين تموشنت.

. تطوير مهاراتي البحثية والعلمية في مجال يُعد حديثًا ومتجددًا.

.الطموح للمساهمة في إثراء المكتبة الاقتصادية الجزائرية بدراسة ذات طابع تطبيقي.

- أسباب موضوعية:

. الأهمية الكبيرة التي يحتلها التمويل المقاولاتي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

. الحاجة المتزايدة إلى إيجاد بدائل تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

. قلة الدراسات التي تناولت فعالية التمويل الإسلامي في دعم المشاريع المقاولاتية داخل السوق الجزائرية.

. التطورات الحاصلة في النظام البنكي الجزائري، خاصة مع الاتجاه نحو إدراج المزيد من المنتجات المالية الإسلامية.

منهج الدراسة.

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية المتعلقة بالتمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في دعم المشاريع المقاولاتية ، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على منهج دراسة حالة بغية إسقاط نتائج الجانب النظري على الواقع، باستخدام المقابلة الشخصية والمعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين تموشنت.

- **صعوبات الدراسة.**

-قلة المراجع بالغات الأجنبية والمصادر الأم في هذا الموضوع، مما حتم علينا أكثر مع المجلات والمداخلات المقدمة في المؤتمرات والندوات، وكذا أبحاث المجلات.

-وجود نقص في مصادر المعلومات الخاصة بالجانب التطبيقي، إضافة إلى ذلك حداثة نشأة النافذة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين تموشنت

هيكل الدراسة.

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي، التمويل التقليدي و المقاولاتية و دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع المقاولاتية ، حيث قسم إلى مبحثين كل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب ، يتضن المبحث الأول مفهوم التمويل التقليدي ، مفهوم التمويل الإسلامي و الإطار النظري للمشاريع المقاولاتية.

أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى دراسة دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع المقاولاتية ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، الأول يبرز التمويل الإسلامي كبديل مقترح لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، أما الثاني مقارنة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي في دعم المشاريع وا الثالث تضمن الابتكار في أدوات التمويل الإسلامي للمشاريع المقاولاتية .

في الفصل الثاني تطرقنا عن دراسة الحالة إثر تربصنا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين تموشنت وفي النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين ،متبوعة بجملة من الاقتراحات التي قمنا باستنتاجها.

- **الدراسات السابقة:**

لقد تعددت الدراسات التي تعالج موضوع تمويل الإسلامي بديل للتمويل التقليدي في دعم المشاريع

المقاولاتية بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين تموشنت ، إلا أنه تم اختيار مجموعة من الدراسات التي لها علاقة مباشرة بالموضوع محل الدراسة يمكن ذكر أهمها كالتالي:

1-دراسة الجيلالي بلواضح ، **التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في دعم المشاريع المقولاتية** ، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة ، 2021.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في دعم المشاريع المقاولاتية، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتعلقة بمدى قدرة التمويل الإسلامي على تلبية احتياجات هذه المشاريع. ركز الباحث على تحليل صيغ التمويل الإسلامي المختلفة ومدى فعاليتها في تحفيز ودعم أصحاب المشاريع المقاولاتية ، خاصة في ظل بيئة اقتصادية يغلب عليها الطابع الإسلامي. كما تطرقت الدراسة إلى التحديات التي تواجه تطبيق التمويل الإسلامي في الجزائر، وقدمت مجموعة من التوصيات لتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية.

2-دراسة نصر الدين وارم ومُحَّد الشريف بن ساسي . التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل المشاريع المقاولاتية – دراسة حالة مصرف السلام الجزائر ،جامعة مُحَّد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج 2022.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور التمويل الإسلامي في تفعيل المشاريع المقاولاتية، مع التركيز على دراسة حالة مصرف السلام الجزائر كنموذج تطبيقي. قام الباحثان بتسليط الضوء على أهم صيغ التمويل الإسلامي التي يعتمدها المصرف مثل المرابحة، المضاربة، والإجارة، ومدى تأثيرها على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما ناقشت الدراسة التحديات التي تواجه المصرف في تطبيق هذه الصيغ داخل البيئة الجزائرية، وخلصت إلى مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز فعالية التمويل الإسلامي في دعم المقاولاتية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

3-دراسة سارة كرزازي ، مبروكة الشيباني ، **تقديم البنوك التقليدية للمنتجات المصرفية الإسلامية وواقع تطبيقها في الجزائر**، جامعة أحمد دراية – أدرار ، 2021.

تركز هذه الدراسة على تحليل دور التمويل الإسلامي في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، باعتبارها من أهم محركات التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل. قامت الباحثتان بدراسة واقع هذه المشاريع من حيث احتياجاتها التمويلية، والعوائق التي تواجهها عند اللجوء إلى التمويل البنكي. كما سلطت الدراسة الضوء على صيغ التمويل الإسلامي التي يمكن أن تكون بدائل فعالة للتمويل التقليدي، مع إبراز الإيجابيات والسلبيات المرتبطة باستخدام هذه الصيغ. وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات لتعزيز دور التمويل الإسلامي في النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4-دراسة أحمد رزوق، **عزة محي الدين ، فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين عوامل نجاح والقيود**، جامعة مُحَّد البشير الإبراهيمي ، ديسمبر2020.

تتناول هذه الدراسة موضوع تنويع صيغ التمويل الإسلامي باعتبارها آلية فعالة لدعم الاقتصاد الوطني، حيث تهدف إلى التعرف على مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية مثل المرابحة، المضاربة، المشاركة والإجارة، ومدى مساهمتها في تمويل الأنشطة الاقتصادية ودفع عجلة التنمية. كما ركزت الدراسة على دور بنك البركة وكالة برج بوعريريج في تطبيق هذه الصيغ وتحليل أثرها على الاقتصاد المحلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن تنويع الصيغ التمويلية يسهم في زيادة فعالية التمويل الإسلامي ويعزز من قدرته على الاستجابة لمتطلبات السوق.

5-دراسة نسيمة الخلوفي ، **أهمية تبني التمويل الإسلامي كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة برج بوعريريج** ، جامعة مُحَّد البشير الإبراهيمي- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة برج بوعريريج 2019 .

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية اعتماد التمويل الإسلامي كخيار استراتيجي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها عنصراً محورياً في دفع عجلة الاقتصاد الوطني. تناولت الباحثة بالدراسة

والتحليل تجربة البنك الوطني الجزائري وكالة برج بوعريريج في تطبيق مختلف صيغ التمويل الإسلامي، ومدى فاعليتها في تلبية احتياجات هذه المؤسسات من حيث التمويل. كما تطرقت الدراسة إلى أبرز التحديات والمعوقات التي تعترض سبيل تفعيل هذا النوع من التمويل، وقدمت مجموعة من المقترحات التي من شأنها تعزيز مساهمة التمويل الإسلامي في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

6- بلال القاسمي ،يوسف بلحسن ،بلال القاسمي. **تمويل المشاريع الصغيرة من خلال صيغ التمويل الإسلامي – دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة برج بوعريريج**.

تركز هذه الدراسة على موضوع تمويل المشاريع الصغيرة باستخدام صيغ التمويل الإسلامي، حيث اختار الباحثان دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة برج بوعريريج كنموذج تطبيقي. تم تحليل أبرز الصيغ المعتمدة مثل المرابحة، المضاربة، المشاركة والإجارة، ومدى إسهامها في توفير التمويل اللازم لهذه الفئة من المشاريع. كما ناقشت الدراسة الصعوبات التي تواجه البنك في تطبيق التمويل الإسلامي، وقدمت جملة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين أداء هذه الصيغ وتعزيز دورها في دعم قطاع المشاريع الصغيرة بما يساهم في التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتمويل الإسلامي، التمويل التقليدي و المقاولاتية

تمـهيـــد:

يعد التمويل بمختلف أشكاله أحد الركائز الجوهرية التي يقوم عليها الاقتصاد، إذ يمثّل المحرك الأساسي لتفعيل الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة. وقد تطورت أنظمة التمويل عبر الزمن لتأخذ شكلين رئيسيين: التمويل التقليدي الذي يعتمد على الفائدة (الربا) كآلية رئيسية لتحقيق الأرباح، والتمويل الإسلامي الذي يستند إلى مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والذي يسعى إلى تحقيق العدالة المالية والشفافية من خلال مجموعة من الصيغ التمويلية مثل المرابحة، المضاربة، المشاركة، السلم، والإجارة، والتي تهدف جميعها إلى تجنّب التعاملات الربوية وتقاسم المخاطر بين الأطراف المتعاقدة.

ومع توالي الأزمات المالية العالمية وتزايد الانتقادات الموجهة للنظام المالي التقليدي، برز التمويل الإسلامي كبديل قوي يوفر توازنا بين تحقيق الربحية والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، ما جعله يستقطب اهتماما واسعا على المستوى الدولي، خاصة في الدول ذات الأغلبية المسلمة. وفي الجزائر، كغيرها من الدول الساعية إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، برز توجه ملحوظ نحو دعم وتطوير منظومة التمويل الإسلامي ودمجها ضمن الهيكل المالي الوطني، خاصةً في ظل توجه الدولة لتعزيز قطاع المقاولاتية الذي يُعتبر ركيزة أساسية لتحريك الاقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل جديدة.

وتكتسي المقاولاتية أهمية استراتيجية كبرى كونها تساهم في تعزيز الابتكار وتنويع الاقتصاد وتدعيم التنمية المحلية، غير أن المشاريع المقاولاتية كثيرا ما تعاني من صعوبات مرتبطة بالحصول على التمويل اللازم بسبب متطلبات الضمانات البنكية أو ضعف البيئة التمويلية، ما يستدعي البحث عن بدائل تمويلية أكثر مرونة وملاءمة، مثل التمويل الإسلامي الذي يقدم حلولاً متنوعة تتماشى مع طبيعة هذه المشاريع.

وعلى هذا الأساس، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار مفاهيمي شامل، من خلال توضيح مفاهيم التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، وإبراز أهم الفروقات الجوهرية بينهما، إضافة إلى استعراض مفهوم المقاولاتية وأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني. كما يتطرق الفصل إلى تحليل دور التمويل الإسلامي كبديل استراتيجي وفعّال لدعم المشاريع المقاولاتية، مع تسليط الضوء على الأثر المتوقع لهذا التمويل في تحسين فرص نجاح هذه المشاريع وتعزيز التنمية المستدامة.

بناء على هذه سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي ، والتمويل التقليدي والمقاولاتية ، من خلال تعريفهما ونشأتهما..... ودور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع المقولاتية .وهذا ما تطلب منا دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: **ماهية التمويل الإسلامي، التمويل التقليدي و المقاولاتية**

المبحث الثاني: **دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع المقاولاتي**

المبحث الأول : ماهية التمويل الإسلامي، التمويل التقليدي و المقاولاتية

التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي يشكلان نظامين مختلفين لتوفير الموارد المالية للأفراد والشركات، بما في ذلك رواد الأعمال و المقاولاتية و هو ما سبرزه خلال هذا المبحث من خلال المقارنة بينهما مع التركيز على دور كل منهما في دعم المقاولاتية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي

يعد التمويل التقليدي أحد الأساليب الرئيسية التي تعتمدها الأنظمة المالية العالمية لتوفير الموارد المالية للأفراد والشركات. يقوم هذا النموذج على الفائدة كوسيلة لتحقيق الأرباح، حيث تمنح المؤسسات المالية القروض وتصدر السندات والأسهم مقابل عوائد ثابتة أو متغيرة. وقد ساهم التمويل التقليدي في تطور الأسواق المالية وتعزيز النمو الاقتصادي، إلا أنه يواجه العديد من التحديات، خاصة فيما يتعلق بتأثيراته على الاستقرار المالي وزيادة معدلات الديون. لذلك، فإن فهم آلياته وأدواته يعد ضروريا لتحليل دوره في الاقتصاد ومدى كفاءته في تلبية احتياجات التمويل.[1]

يُعرف التمويل التقليدي على أنه العملية التي يتم من خلالها توفير الأموال للأفراد أو الشركات أو الحكومات من قبل المؤسسات المالية، مقابل عائد محدد، غالبًا في شكل فائدة. ويعتمد هذا النوع من التمويل على أنظمة مصرفية واستثمارية قائمة على الفائدة، حيث يتم تحديد أسعار الفائدة وفقًا للعرض والطلب في الأسواق المالية.

أولا – تعريف التمويل التقليدي و أدواته:

يعرف التمويل التقليدي على أنه العملية التي يتم من خلالها توفير الأموال للأفراد أو الشركات أو الحكومات من قبل المؤسسات المالية، مقابل عائد محدد، غالبًا في شكل فائدة. ويعتمد هذا النوع من التمويل على أنظمة مصرفية واستثمارية قائمة على الفائدة، حيث يتم تحديد أسعار الفائدة وفقا للعرض والطلب في الأسواق المالية.[2]

1- **تعريف التمويل التقليدي** : قدمت العديد من الهيئات المالية تعريفات رسمية للتمويل التقليدي، من بينها:[3]

- **البنك الدولي (World Bank)**:

يعرف البنك الدولي التمويل التقليدي على أنه نظام اقتصادي متكامل يهدف إلى تعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمارات من خلال قنوات مالية متعددة، تشمل البنوك التجارية وأسواق المال والمؤسسات المالية المتخصصة. يعتمد هذا النظام على أدوات تمويلية متنوعة مثل القروض التي تمنحها المصارف مقابل فوائد محددة، والسندات التي تصدرها

1- قنديل، م. التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي: مقارنة بين الأنظمة، دار الترجمة، 2011، ص 134.

2- العجمي، ح. التمويل المصرفي الإسلامي وتطبيقاته في البنوك، دار الفكر العربي، 2013، ص88.

3- السويلم، ف. أدوات التمويل الإسلامي: مرابحة، إجارة، مشاركات، دار الفجر، 2006، ص75.

الشركات والحكومات لجمع الأموال من المستثمرين، والأسهم التي تُمثل حصصًا في رؤوس أموال الشركات وتتيح للمستثمرين تحقيق عوائد وفقًا لأداء السوق. ويقوم التمويل التقليدي على تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد، حيث تسعى المؤسسات المالية إلى إدارة المخاطر عبر استراتيجيات متعددة مثل الضمانات الائتمانية وتحليل الجدارة المالية للمقترضين. كما يعتبر هذا النظام أساس الاقتصاد الحديث، حيث يتيح تدفق السيولة بين القطاعات المختلفة، مما يعزز الاستثمار. ويحفز النمو الاقتصادي، لكنه قد يؤدي إلى مشاكل مثل التضخم وزيادة المديونية عند إساءة استخدامه أو عدم ضبط سياسات الإقراض والاستثمار.[1]

- **صندوق النقد الدولي (IMF)**: يرى أن التمويل التقليدي هو مجموعة من العمليات والأنظمة التي تتيح للأفراد والمؤسسات الوصول إلى رؤوس الأموال من خلال الأسواق المالية والمصارف، مقابل تكلفة محددة تتجسد غالبا في شكل فائدة.

يعرف صندوق النقد الدولي التمويل التقليدي بأنه نظام يتيح للأفراد والشركات الوصول إلى رؤوس الأموال عبر الأسواق المالية والمصارف، مقابل تكلفة تُحدد غالبًا في شكل فائدة. يعتمد هذا التمويل على أدوات مثل القروض، السندات، والائتمان المصرفي، حيث توفر البنوك السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية. يساهم في دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي، لكنه قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض وزيادة المديونية. كما يرتبط بمخاطر السوق والتقلبات الاقتصادية التي تؤثر على استدامته[2].

- **مجلس معايير المحاسبة المالية** (FASB): يشير إلى أن التمويل التقليدي يعتمد على أدوات مالية تهدف إلى تحقيق العوائد من خلال معاملات تتضمن الفائدة، والمشتقات المالية، والاستثمارات التي تتحدد قيمتها وفقًا لآليات السوق[3].

و يشير مجلس معايير المحاسبة المالية (**FASB**) إلى أن التمويل التقليدي يقوم على استخدام أدوات مالية متنوعة تهدف إلى تحقيق العوائد من خلال معاملات تعتمد على الفائدة، مثل القروض والسندات، إضافة إلى المشتقات المالية التي تشمل العقود الآجلة والخيارات والمقايضات، والتي تُستخدم للتحوط أو المضاربة في الأسواق المالية. كما يشمل التمويل التقليدي الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية التي تتحدد قيمتها وفقا لعوامل العرض والطلب وآليات السوق. يعتمد هذا النموذج على مبدأ تحقيق الأرباح من خلال التدفقات النقدية المستقبلية، مما يجعله عرضة

1- الزهراني، م.المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في الاقتصاد. دار العلوم، 2016.ص.98

2- الخطيب، م.التمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق. دار النشر الجامعي،2009. ص.56

3- الجندي، ع.مبادئ التمويل الإسلامي وأدواته. دار الكتاب العربي،2015.ص. .102

للتقلبات الاقتصادية والتغيرات في أسعار الفائدة[1]. ورغم دوره الأساسي في تمويل الأنشطة الاقتصادية، إلا أنه قد يؤدي إلى مخاطر مالية، مثل الديون المرتفعة والأزمات الناتجة عن المضاربة المفرطة.

أما فيما يتعلق بأساسيات التمويل التقليدي. فهي ترتكز على عدة مبادئ رئيسية، أبرزها:

*** الفائدة كنظام أساسي:**

تعد الفائدة العنصر الأساسي في التمويل التقليدي، حيث تمثل التكلفة التي يدفعها المقترض مقابل استخدام رأس المال المقدم من المؤسسات المالية. يتم تحديد معدلات الفائدة بناءً على عوامل متعددة مثل التضخم، السياسات النقدية، ومستوى العرض والطلب في الأسواق المالية.

*** التوازن بين المخاطر والعوائد:**

يرتكز التمويل التقليدي على تحقيق توازن بين العوائد المرجوة والمخاطر المحتملة. تعتمد المؤسسات المالية على استراتيجيات تحليل الجدارة الائتمانية وإدارة المخاطر لتقليل احتمالية التعثر وضمان تحقيق أرباح مستدامة[2].

*** تنوع الأدوات المالية:**

يشمل التمويل التقليدي مجموعة واسعة من الأدوات المالية، مثل القروض التي تمنحها البنوك بفوائد محددة، والسندات التي تصدرها الشركات والحكومات لجمع الأموال، إضافة إلى الأسهم التي تتيح للمستثمرين الحصول على حصة في رأس المال مقابل عوائد مستقبلية[3].

*** دور الأسواق المالية:**

تلعب الأسواق المالية دورًا محوريًا في التمويل التقليدي من خلال تسهيل تداول الأدوات المالية المختلفة، مما يتيح للشركات جمع التمويل اللازم لتنمية أعمالها، كما يسمح للمستثمرين بتنويع استثماراتهم وتحقيق مكاسب بناءً على تحركات السوق[4].

*** التنظيم والرقابة المالية:**

يخضع التمويل التقليدي لإشراف الجهات التنظيمية، مثل البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية، لضمان الامتثال للقوانين وحماية حقوق المستثمرين والمقترضين. تشمل هذه القوانين تحديد أسعار الفائدة، وضع معايير الإقراض، وضمان استقرار النظام المالي.

1- قنديل، م. مرجع سابق.ص 134.

2-السويلم، ف. مرجع سابق.ص75.

3-القاسم، ب. أصول التمويل الإسلامي وأثره في التنمية. دار الكتاب الجامعي، 2008.ص130 .

2- أدوات التمويل التقليدي :

يعتمد التمويل التقليدي على عدة أدوات مالية تتيح للأفراد والشركات الحصول على رأس المال اللازم لتنفيذ مشاريعهم أو تلبية احتياجاتهم المالية. من بين أبرز هذه الأدوات نجد القروض الربوية، السندات، والأسهم، والتي تلعب دورًا محوريا في الأنظمة المالية الحديثة[1]

1 -القروض الربوية (Interest-Based Loans):

تُعد القروض الربوية من أكثر أدوات التمويل التقليدي شيوعًا، حيث تعتمد على تقديم رأس المال للمقترضين مقابل فائدة تُدفع وفقًا لمعدل محدد يتم الاتفاق عليه مسبقًا. تقدم البنوك التجارية والمؤسسات المالية هذه القروض للأفراد والشركات بهدف تمويل الأنشطة المختلفة، مثل شراء العقارات، تمويل المشروعات، أو تغطية الاحتياجات الاستهلاكية. يتم تحديد معدل الفائدة بناءً على عوامل متعددة، مثل السياسة النقدية، التضخم، ومستوى المخاطر المرتبط بالمقترض. ورغم أن القروض تتيح الحصول على التمويل بسهولة، إلا أنها قد تؤدي إلى عبء مالي كبير بسبب تراكم الفوائد، مما قد يزيد من مخاطر الإفلاس في حالة عدم القدرة على السداد.

تُعتبر القروض الربوية من الأدوات التمويلية الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات المالية لتقديم السيولة للأفراد والشركات مقابل فائدة محددة تُدفع خلال فترة القرض. وتختلف معدلات الفائدة بناءً على عدة عوامل، مثل الجدارة الائتمانية للمقترض، مدة السداد، والظروف الاقتصادية العامة. تُستخدم هذه القروض في تمويل مشاريع كبرى مثل إنشاء الشركات، تطوير البنية التحتية، وشراء المعدات، لكنها قد تشكل عبئًا ماليًا على المقترضين عند ارتفاع معدلات الفائدة أو التعرض لصعوبات مالية. كما أن الإفراط في الاعتماد على القروض الربوية قد يؤدي إلى تفاقم الديون، مما ينعكس سلبا على الاستقرار المالي للأفراد والشركات وحتى الاقتصاد الوطني ككل.[2]

2 –**السندات** (Bonds):

تمثل السندات أحد أشكال التمويل بالدين، حيث تقوم الشركات أو الحكومات بإصدار سندات لجمع الأموال من المستثمرين مقابل دفع فائدة ثابتة أو متغيرة خلال فترة زمنية محددة. يتمتع حاملو السندات بحق استرداد رأس المال الأصلي عند حلول تاريخ الاستحقاق، بالإضافة إلى الحصول على عوائد دورية تعرف بالكوبونات. وتنقسم السندات إلى عدة أنواع، مثل السندات الحكومية التي تصدرها الدولة لتمويل مشاريعها، والسندات الخاصة التي تصدرها الشركات

1- العجمي، ح. مرجع سابق. ص .88

2 - الخطيب، م.مرجع سابق . ص. 56

لتمويل عمليات التوسع أو سداد الديون. وتعتبر السندات من الأدوات التمويلية منخفضة المخاطر نسبيًا مقارنة بالأسهم، إلا أن قيمتها قد تتأثر بتغير أسعار الفائدة والظروف الاقتصادية العامة[1].

تُعد السندات وسيلة تمويلية فعالة تتيح للمصدرين الحصول على رأس المال دون الحاجة إلى التخلي عن ملكية جزء من أصولهم، كما هو الحال مع الأسهم. وتتميز السندات بالاستقرار النسبي نظرًا لأن حامليها يحصلون على عوائد ثابتة بصرف النظر عن أداء الشركة أو الجهة المصدرة. ومع ذلك، فإن مخاطر السندات تكمن في احتمال تعثر الجهة المصدرة عن السداد، مما قد يؤدي إلى خسائر لحاملي السندات. كما أن التقلبات في أسعار الفائدة تؤثر مباشرة على قيمة السندات في السوق الثانوية، حيث تميل أسعار السندات إلى الانخفاض عندما ترتفع معدلات الفائدة، والعكس صحيح. وبالتالي، يفضل المستثمرون السندات كخيار استثماري آمن نسبيًا، خاصة في الفترات التي تشهد اضطرابات اقتصادية[2].

3- **الأسهم**(Stocks):

تمثل الأسهم أداة تمويلية تعتمد على مشاركة المستثمرين في رأس مال الشركات مقابل حصولهم على حصة ملكية تتيح لهم الاستفادة من أرباح الشركة ونمو قيمتها السوقية. وتنقسم الأسهم إلى نوعين رئيسيين: الأسهم العادية، التي تمنح أصحابها حقوق التصويت في قرارات الشركة إضافةً إلى الأرباح، والأسهم الممتازة، التي تمنح أولوية في توزيع الأرباح دون حق التصويت. يتم تداول الأسهم في الأسواق المالية، وتتأثر قيمتها بعدة عوامل، مثل الأداء المالي للشركة، الأوضاع الاقتصادية ومستوى العرض والطلب. رغم أن الاستثمار في الأسهم قد يحقق عوائد مرتفعة، إلا أنه ينطوي أيضًا على مخاطر كبيرة بسبب تقلبات السوق وإمكانية الخسائر الرأسمالية. [3]

تعد الأسهم من أبرز أدوات التمويل التقليدي، حيث تتيح للشركات جمع رؤوس الأموال من خلال بيع حصص ملكية للمستثمرين، مما يمنحهم حقوقًا متفاوتة بحسب نوع السهم. تنقسم الأسهم إلى أسهم عادية تمنح أصحابها حق التصويت والمشاركة في قرارات الشركة، وأسهم ممتازة تمنح أولوية في الحصول على الأرباح لكنها لا تخول حق التصويت. يعتمد أداء الأسهم على عدة عوامل، مثل النتائج المالية للشركة، التقلبات الاقتصادية، ومستوى العرض والطلب في الأسواق المالية. رغم أن الاستثمار في الأسهم يمكن أن يحقق عوائد مرتفعة، إلا أنه محفوف بالمخاطر بسبب تذبذب الأسعار وإمكانية تكبد خسائر مالية في حالة انخفاض قيمة السهم أو تعرض الشركة للإفلاس[4].

1- علي، ج. آثار التمويل الإسلامي على الاقتصاد الوطني. دار الفكر الاقتصادي،2014.ص112.

2-الجندي، مرجع سابق.ص105.

3-العجمي،ح. مرجع سابق .ص89.

4- السويلم.ف. مرجع سابق.ص77.

ثانيا– التمويل الإسلامي ومبادئه الأساسية :

1– تعريف التمويل الإسلامي :

التمويل الإسلامي هو نظام مالي يعتمد على المبادئ الشرعية المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، التي تحظر الممارسات غير العادلة مثل الفائدة (الربا) والمضاربة المفرطة (الغرر). يهدف هذا النظام إلى تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير أدوات تمويل تتماشى مع القيم الإسلامية، التي تدعو إلى الشفافية والمساواة والمشاركة في المخاطر بين الأطراف المتعاملة.[1]

وفي التمويل الإسلامي، تتمثل العلاقة بين المقرض والمستفيد في الشراكة والتعاون بدلًا من القرض بفائدة. حيث يتم تسهيل تمويل المشاريع من خلال أدوات مثل المشاركة في الأرباح والخسائر، مما يضمن مشاركة جميع الأطراف في المخاطر والفرص، ويقلل من إمكانية حدوث ظلم أو استغلال.[2]

2– مبادئ التمويل الإسلامي الأساسية:

يتسم التمويل الإسلامي بمجموعة من المبادئ التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه المعاملات المالية داخل هذا النظام. أبرز هذه المبادئ تشمل:

أ– **تحريم الربا (الفائدة):**

يعد تحريم الربا من أهم المبادئ التي يركز عليها التمويل الإسلامي. الربا يُعتبر من الممارسات المحرمة في الشريعة الإسلامية، حيث يُحظر فرض فائدة على القروض. في نظام التمويل الإسلامي، لا يُسمح للبنوك والمؤسسات المالية بتحقيق أرباح من خلال الفوائد. بدلًا من ذلك، تعتمد هذه المؤسسات على التشارك في الأرباح والخسائر من خلال أنماط تمويل مثل "المرابحة" و"المشاركة."[3]

ب– **تحريم الغرر (الجهالة) والمخاطر المفرطة:**

يحظر التمويل الإسلامي المعاملات التي تحتوي على درجة عالية من الغرر أو المخاطر غير المعقولة. وهذا يعني أنه يجب على جميع الأطراف المتعاملة أن تكون على علم كامل بتفاصيل المعاملات والشروط المرتبطة بها. على سبيل المثال، يتم تجنب المنتجات المالية التي تعتمد على المضاربات أو المعاملات التي لا تتسم بالوضوح الكافي.

[1]– الطيب، ع. التمويل الإسلامي: المفاهيم والتطبيقات. دار الكتاب الحديث،2011.ص.92

[2]– بوزيد، ر. تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النظام الإسلامي. دار النور للنشر،2017.ص .56

[3]– الصادق، ع. التمويل الإسلامي والمصرفية التقليدية: دراسة مقارنة. دار الفكر الجامعي،2010 ص .134.

ج–المشاركة في المخاطر:

يميز التمويل الإسلامي عن النظام التقليدي في أنه يعتمد على مبدأ المشاركة في المخاطر. بمعنى أن جميع الأطراف (مثل المستثمرين، المقترضين، والبنوك) يجب أن يتحملوا المخاطر المشتركة في أي مشروع تموله. هذا يعزز التعاون ويقلل من حالات استغلال الأفراد أو الشركات بسبب الفائدة الثابتة التي يفرضها التمويل التقليدي .[1]

د– التمويل المرتبط بالأنشطة الحلال (المشروعة):

يلتزم التمويل الإسلامي بمبدأ أن يتم استثمار الأموال في الأنشطة الاقتصادية الحلال، أي تلك التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبالتالي، يحظر على المؤسسات المالية الإسلامية تمويل المشاريع التي تتضمن أنشطة محظورة مثل بيع الخمور، المقامرة، أو صناعات تضر بالبيئة.

هـ– الشفافية والمساواة:

يُشدد في التمويل الإسلامي على الشفافية والمساواة بين الأطراف المتعاملة. يجب أن يكون جميع الشروط واضحة ومفهومة من جميع المشاركين في المعاملة المالية. كما أن هذا المبدأ يهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال التأكد من أن جميع الأطراف تتعامل بنزاهة ولا يوجد ظلم أو استغلال.

يُعد التمويل الإسلامي بديلًا فاعلًا ومستدامًا للتمويل التقليدي، حيث يقوم على مجموعة من المبادئ التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يساهم في خلق نظام مالي أكثر عدالة وشفافية. في المطلب التالي، سنستعرض أدوات التمويل الإسلامي التي تساهم في تحقيق هذه المبادئ في الواقع العملي[2].

2– أدوات و صيغ التمويل الإسلامي:

تعد أدوات التمويل الإسلامي من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات المالية الإسلامية في توفير التمويل للأفراد والشركات، مع الالتزام بالمبادئ الشرعية التي تمنع الربا وتُشجع على الشراكة والمشاركة في المخاطر. وفيما يلي شرح لأهم أدوات التمويل الإسلامي:

أ– المرابحة:

تعد المرابحة من أبرز أدوات التمويل الإسلامي وتعتبر بديلا شرعيا عن القروض الربوية. في عقد المرابحة، يقوم البنك بشراء سلعة معينة بناءا على طلب العميل ثم يبيعها له بسعر يتضمن تكلفة الشراء مضافا إليها هامش ربح متفق عليه بين الطرفين. هذه الأداة تضمن الشفافية في تحديد الأسعار ولا تشمل أي فوائد ربوية، مما يجعلها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. الميزة الأساسية في المرابحة تكمن في وضوح التكلفة والربح، حيث يعرف العميل مسبقاً

[1]– الهديب.ف .الأدوات المالية في المصارف الإسلامية. دار الحرمين للنشر،2012.ص. 98

المبلغ الإجمالي الذي سيدفعه، مما يساعد على تجنب النزاعات القانونية أو الخلافات المالية.

تستخدم المرابحة بشكل شائع في تمويل الأصول الاستهلاكية والعقارات، مثل السيارات أو المعدات المكتبية. تتميز بأنها أداة تمويل قصيرة ومتوسطة الأجل، حيث يمكن للعميل دفع المبلغ الإجمالي على دفعات شهرية أو وفقاً للاتفاق. ومن ثم تتيح للأفراد والشركات شراء السلع دون الحاجة لدفع المبلغ كاملًا دفعة واحدة. وعلى الرغم من كونها أداة تمويل آمنة، إلا أن هناك بعض التحديات في حال لم يلتزم العميل بدفع الأقساط المتفق عليها، مما قد يؤدي إلى زيادة الديون المتراكمة. [1]

ب– الإجارة:

الإجارة هي أداة تمويل إسلامي تتيح للمؤسسات المالية تأجير الأصول للعميل مقابل أجر محدد، مع إمكانية تملك العميل للأصل في نهاية مدة العقد. يعتبر هذا النوع من التمويل بديلًا مناسباً للقروض التي تستند إلى الفائدة، حيث أن البنك يلتزم بتأجير أصل معين (مثل عقار، سيارة، أو آلة) للعميل دون أن يتم نقل ملكيته بشكل مباشر إلا بعد الوفاء بالشروط المتفق عليها. تتضمن هذه الأداة أن يتفق البنك مع العميل على مدة عقد الإيجار والمبلغ الذي سيتم دفعه شهريا، والذي يشمل تكلفة الإيجار بالإضافة إلى بعض المصاريف التشغيلية[2].

تعد الإجارة مفيدة للمشاريع التجارية والشركات التي تحتاج إلى أصول ثابتة مثل الآلات أو المباني ولكنها لا تستطيع دفع ثمنها بالكامل دفعة واحدة. بالإضافة إلى ذلك، توفر الإجارة للأفراد والشركات القدرة على استخدام الأصول دون الحاجة للاقتراض بالربا. ورغم مزاياها، تواجه هذه الأداة بعض التحديات مثل تحديد تكلفة الإيجار بشكل عادل، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالأصول التي تتطلب صيانة دورية أو تصليحات مستمرة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة بالنسبة للعميل[3].

ج– المشاركة:

المشاركة في التمويل الإسلامي هي أداة تعتمد على الشراكة بين البنك والعميل في المشروع الممول. حيث يساهم البنك بالتمويل، بينما يقدم العميل المهارات أو الموارد اللازمة لإتمام المشروع، ويتم تقسيم الأرباح بناءً على النسب المتفق عليها في العقد. هذا النوع من التمويل يختلف عن القروض التقليدية لأنه يعتمد على المشاركة في المخاطر والأرباح بدلًا من فرض فوائد ثابتة. ومن خلال هذه الآلية، يشجع التمويل الإسلامي على الشراكة الحقيقية بين الأطراف ويسهم في تعزيز الشفافية والمصداقية.

[1]– المنديل، ح. لتمويل الإسلامي وأثره على التنمية الاقتصادية. دار الصفاء،2009.ص110.

[2]– بن حسان، م .الإسلام والاقتصاد: رؤية شاملة للتمويل الإسلامي. دار الرسالة، 2008.ص145.

تتمثل ميزة المشاركة في أنها تتيح للعملاء والمستثمرين الحصول على تمويل لتمويل مشاريعهم التجارية أو الاستثمارية دون الحاجة إلى دفع فوائد ثابتة كما هو الحال في النظام التقليدي. ومع ذلك، قد يواجه هذا النوع من التمويل بعض التحديات، خاصة في تحديد الأدوار بدقة بين الأطراف في حال حدوث خسائر، مما قد يؤدي إلى صعوبة في تحمّل المخاطر. رغم هذه التحديات، فإن المشاركة تساهم في تقوية العلاقات بين المستثمرين وتساعد في تطوير المشاريع بشكل مشترك. [1]

د- السلم:

السلم هو عقد بيع يتم فيه دفع الثمن مقدماً من المشتري مقابل وعد بتسليم السلعة في وقت لاحق، وهو يُعد من أدوات التمويل الإسلامي الهامة التي تدعم المشاريع الزراعية أو الإنتاجية. يتم تحديد السعر مقدماً، ويُسدد المشتري الثمن الكامل في البداية بينما يتم تسليم السلعة أو المنتج في وقت لاحق وفقاً للاتفاق. يساعد السلم على تمويل الإنتاجات التي تتم على مدى فترة زمنية طويلة، مثل المحاصيل الزراعية أو السلع المصنعة، مما يتيح للبنك دعم المنتجات أو المشاريع التي قد تحتاج إلى فترة من الزمن لتوفير سلعها [2].

يستخدم السلم بشكل واسع في مجال الزراعة، حيث يشتري المشتري المحاصيل أو المنتجات الزراعية قبل حصادها، مما يضمن للمزارعين الحصول على تمويلات تساهم في تحسين إنتاجهم. كما يوفر السلم للمؤسسات المالية الإسلامية وسيلة لتنويع استثماراتها في قطاعات اقتصادية مختلفة. إلا أن هذا النظام قد يواجه تحديات في تحديد أسعار عادلة للسلع في السوق المستقبلية، بالإضافة إلى احتمالية تأخير تسليم السلع بسبب عوامل غير متوقعة [3].

هـ- الاستصناع:

الاستصناع هو أداة تمويل إسلامي تُستخدم بشكل خاص في التمويل الصناعي والمشاريع التي تتطلب تصنيع منتجات مخصصة. يتم في هذا العقد الاتفاق بين البنك والعميل على صناعة منتج معين وفقاً للمواصفات المحددة. وتتم عملية الدفع مقدماً أو على دفعات أثناء فترة التصنيع، وتُسلم السلعة في نهاية العقد. يساعد الاستصناع في تمويل المشاريع الكبيرة والمعقدة مثل بناء المباني أو تصنيع المعدات التي تتطلب خصائص معينة يصعب الحصول عليها من السوق المفتوحة.

تستخدم هذه الأداة بشكل رئيسي في الصناعات التي تتطلب تصميماً خاصاً، مثل مشاريع البناء أو صناعة

[1]- السويلم، ف. أدوات التمويل الإسلامي: مرابحة، إجارة، مشاركات.دار الفجر،2006.ص 75.

[2]- الحربي، س. الإقراض الربوي في البنوك الإسلامية: دراسة فقهية وقانونية. دار الثقافة، 2012.ص 145 .

[3]- الهديب.ف. الأدوات المالية في المصارف الإسلامية. دار الحرمين للنشر،2008.ص98.

المعدات التقنية المتطورة. حيث يعزز الاستصناع من قدرة الشركات على الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتجات أو مشاريع معقدة. إلا أن تحديات الاستصناع تكمن في صعوبة تقدير التكاليف بدقة خلال عملية التصنيع، بالإضافة إلى تأخيرات غير متوقعة في تسليم المنتجات[1].

رابعا – الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي من حيث المبادئ والتطبيق:

1– من حيث المبادئ:

التمويل الإسلامي يعتمد على مجموعة من المبادئ التي تميزها عن النظام التقليدي. من أهم هذه المبادئ هو تحريم الربا (الفائدة)، حيث يُعتبر الربا محظوراً شرعياً في الإسلام لأنه يؤدي إلى استغلال الطرف الآخر وزيادة الأعباء المالية عليه. في التمويل الإسلامي، يجب أن تقوم المعاملات المالية على المشاركة في المخاطر والمكاسب، وهو ما يميز التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي الذي يعتمد على الفوائد الثابتة. أما في التمويل التقليدي، فتستند المعاملات إلى القروض التي تتضمن فائدة على رأس المال، بغض النظر عن نجاح المشروع أو فشله. كما يشترط في التمويل الإسلامي أن تكون المعاملات المالية تتسم بالعدالة والشفافية، وأن يتم الاستثمار في أنشطة مشروعة لا تتعارض مع أحكام الشريعة، مثل صناعة الخمور أو المقامرة، وهو ما يتعارض مع بعض الأنشطة المسموح بها في النظام التقليدي. التمويل الإسلامي أيضًا يعتمد على العقود التي تركز على الاقتصاد الحقيقي وتدفق الأصول الملموسة، حيث يجب أن يكون الاستثمار متصلًا بأصل حقيقي يتم شراؤه أو بيعه أو تأجيره. في المقابل، يمكن للنظام التقليدي أن يعتمد على المعاملات المالية التي لا ترتبط بشكل مباشر بالأصول الملموسة، مثل المعاملات المالية أو الأوراق المالية التي قد لا تمثل قيمة حقيقية أو أصلا معينا [2].

2– من حيث التطبيق:

من حيث التطبيق، يُظهر التمويل الإسلامي ممارسات متميزة مقارنة بالتمويل التقليدي، حيث يتم تنفيذ المعاملات المالية من خلال أدوات محددة تتوافق مع مبادئ الشريعة مثل المرابحة، المشاركة، الإجارة، والسلم. على سبيل المثال، في التمويل الإسلامي، عندما يتم تمويل شراء سيارة أو عقار، يتم تحديد سعر البيع مع الربح المتوقع بعد شراء الأصل الفعلي، وهو ما يضمن أن كل معاملة تتضمن أصولًا حقيقية ولا تعتمد على الفائدة. كما في عقد المشاركة، يتم تقاسم المخاطر والأرباح بين البنك والعميل، ما يساهم في تحفيز المشاركة الفعالة من كلا الطرفين في المشروع. بينما في التمويل التقليدي، غالباً ما يعتمد البنك على تقديم قروض بفائدة مع ضمانات من العميل، ما يعني أن البنك

[1] – المنديل، ح.التمويل الإسلامي وأثره على التنمية الاقتصادية. دار الصفاء،2009.ص110.

[2] – الزهراني، م.المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في الاقتصاد. دار العلوم،2016.ص98.

يتحمل أقل قدر من المخاطر في حين أن العميل يتحمل العبء المالي .

بالإضافة إلى ذلك، تتميز المعاملات التمويلية في النظام الإسلامي بضرورة الالتزام بمراجعة قانونية دقيقة من قبل هيئة شرعية لضمان تطابق كل معاملة مع الشريعة الإسلامية. هذا يُعتبر عنصراً حاسماً في تطبيق التمويل الإسلامي. أما في النظام التقليدي، فلا يوجد ضرورة لوجود مراجعة شرعية في المعاملات المالية. قد يتم استخدام العقود مثل القروض أو السندات في التمويل التقليدي بشكل ميسر وسريع، لكن هذا قد لا يتماشى مع المعايير الأخلاقية أو العدالة المالية كما هو الحال في النظام الإسلامي. لذلك، يُعتبر التمويل الإسلامي أكثر مرونة من حيث تأثيره على المجتمع، لأنه يُراعي أبعاداً اجتماعية واقتصادية أوسع من مجرد تحقيق الربح المالي[1] .

3- من حيث الأسس القانونية والتنظيمية:

التمويل الإسلامي يعتمد على الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع والتنظيم، ويجب أن تلتزم المؤسسات المالية الإسلامية بالقواعد الشرعية التي تحددها الهيئات الشرعية المعتمدة في المؤسسات المالية. هذا يتطلب مراجعة مستمرة للمعاملات المالية والتأكد من توافقها مع المبادئ الإسلامية. بالمقابل، في التمويل التقليدي، يعتمد النظام المالي على القوانين الوضعية التي تنظم المعاملات المالية، والتي قد لا تتوافق دائمًا مع المعايير الأخلاقية أو القيم المجتمعية، خاصة فيما يتعلق بالربا [2].

4 - من حيث طبيعة المخاطر:

في التمويل الإسلامي، يتم تقسيم المخاطر بين البنك والعميل، كما في عقد المشاركة أو السلم، مما يعزز مفهوم الشراكة ويشجع على توزيع المخاطر بين الأطراف. هذا يعني أن البنك يشارك في الربح والخسارة بشكل عادل، وبالتالي تحفيز العميل على نجاح المشروع. أما في التمويل التقليدي، فالمخاطر تكون غالبًا على عاتق العميل، حيث يلتزم بدفع الفوائد الثابتة بغض النظر عن نتائج المشروع، مما قد يثقل كاهل العميل في حال فشل المشروع[3].

5 – من حيث تمويل الأفراد والشركات:

في التمويل الإسلامي، يتم تمويل الأفراد والشركات بناءً على الأصول الملموسة والأنشطة المشروعة، وهذا يعني أن البنك الإسلامي لا يقدم تمويلًا إلا إذا كان المشروع يعتمد على تجارة أو نشاط مشروع وفقًا للشريعة. أما في التمويل التقليدي، فإن التمويل يعتمد أساسا على الجدارة الائتمانية للفرد أو الشركة، وبالتالي يمكن تمويل الأنشطة التي قد لا

[1]- القاسم.ب .أصول التمويل الإسلامي وأثره في التنمية. دار الكتاب الجامعي،2008 ص130.

[2]- بوزيد، ر.تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النظام الإسلامي. دار النور للنشر،2017 ص56.

[3]- السويلم، ف. مرجع سابق .ص79.

تتماشى مع القيم الأخلاقية في الشريعة الإسلامية مثل المقامرة أو الصناعات الملوثة.

6 .فروقات في الشفافية والتعامل مع الفوائد:

في النظام الإسلامي، تُشدد الشفافية في المعاملات المالية حيث يتم تحديد هامش الربح بشكل واضح وعلني في عقد التمويل، مما يعزز الثقة بين الأطراف. كما أنه لا يتم فرض أي فائدة على رأس المال، بل يتم تحقيق الربح من خلال الأنشطة الاقتصادية الحقيقية. بينما في النظام التقليدي، قد تكون الشفافية محدودة في بعض الأحيان فيما يتعلقبالمعدلات الفعلية للفائدة، حيث يمكن أن تكون الفوائد متغيرة أو تتضمن رسومًا خفية، مما قد يؤثر على العميل في المستقبل.

المطلب الثاني : الإطار النظري للمشاريع المقاولاتية :

تعد المشاريع المقاولاتية من العناصر الأساسية التي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي مجتمع. فهي تمثل النواة التي تعتمد عليها الدول لتطوير الاقتصاد، من خلال خلق فرص العمل، وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة الإنتاجية. كما أن المقاولات تعتبر محركًا رئيسيًا للابتكار والإبداع في مختلف المجالات الصناعية والخدمية[1].

يرتكز الإطار النظري لهذا المبحث على فهم العوامل الأساسية التي تشكل المشاريع المقاولاتية، مع التركيز على تعريفها وأهميتها الاقتصادية، بالإضافة إلى مراحل إنشائها ودورها الحيوي في عملية التنمية المستدامة. كما يتناول التحديات الرئيسية التي تواجه المقاولات في الحصول على التمويل، وهو موضوع يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأدوات التمويل المتاحة للمقاولات وكيفية تيسير الوصول إليها.

من خلال هذا المبحث، سيتم استعراض المفاهيم النظرية التي تفسر نشوء المقاولات، وكذلك الأسس التي تقوم عليها في سياق التنمية الاقتصادية. كما سيتم تحليل الأبعاد المختلفة لهذا القطاع ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتوفير بيئة مشجعة على الابتكار وتحقيق التنمية الشاملة[2].

أولا – تعريف المشاريع المقاولاتية وأهميتها الاقتصادية :

1– تعريف المشاريع المقاولاتية:

المشاريع المقاولاتية، والتي تعرف أيضًا بريادة الأعمال، هي تلك المشاريع التي يتم إنشاؤها وإدارتها من قبل أفراد أو مجموعات بهدف تقديم منتجات أو خدمات مبتكرة، وتحقيق أرباح مالية، والمساهمة في تنمية الاقتصاد. تتسم هذه

[1] – بوزيد، ر. تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النظام الإسلامي. دار النور للنشر،2017.ص56.

[2] – السويلم، ف. أدوات التمويل الإسلامي: مرابحة، إجارة، مشاركات. دار الفجر،2006.ص75.

المشاريع بالمخاطرة والقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، كما تعتمد على الإبداع والتطوير المستمر لضمان استدامتها[1].

وتعتمد المشاريع المقاولاتية على استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة من خلال توظيف الموارد المتاحة بكفاءة، مما يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية في السوق. كما تتطلب هذه المشاريع مهارات إدارية ومالية متقدمة لضمان نجاحها واستمراريتها في ظل بيئة أعمال ديناميكية ومتغيرة. و يمكن تعريف المشاريع المقاولاتية من خلال عدة زوايا :

أ– من منظور اقتصادي:

هي وحدات إنتاجية تهدف إلى تحقيق الربح والمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في الموارد البشرية والمادية .

ب– من منظور إداري:

هي مشاريع قائمة على التخطيط والتنظيم والابتكار، وتتطلب إدارة فعالة للموارد من أجل تحقيق الأهداف المرجوة .

ج– من منظور قانوني:

هي مؤسسات أو كيانات قانونية يتم إنشاؤها وفقًا لأطر تنظيمية معينة تخضع للقوانين والتشريعات المحلية والدولية.

أهمية المشاريع المقاولاتية الاقتصادية

تلعب المشاريع المقاولاتية دورًا رئيسيًا في تعزيز الاقتصاد الوطني والعالمي، وتتمثل أهميتها في عدة جوانب، منها [2]:

- **خلق فرص العمل:**

تعتبر المشاريع المقاولاتية من أهم الوسائل لتوفير فرص عمل جديدة، خاصة في الاقتصادات الناشئة، حيث تسهم في تقليل معدلات البطالة وتحفيز القوى العاملة .

- **دعم النمو الاقتصادي :**

تساهم المشاريع المقاولاتية في زيادة الإنتاج المحلي من خلال تنشيط القطاعات الإنتاجية والخدمية .مما يعزز التنمية الاقتصادية .

- **تحفيز الابتكار والتكنولوجيا:**

تعتمد المشاريع المقاولاتية على الابتكار في تطوير المنتجات والخدمات، مما يساعد على تحسين جودة الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية للأسواق .

---

[1]- الزهراني، م. المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في الاقتصاد. دار العلوم،2016.ص98.

[2]- النجار، م. التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في العصر الحديث. دار الفكر الجامعي،2016.ص125.

- **تنويع مصادر الدخل :**

تساعد هذه المشاريع على تقليل الاعتماد على قطاعات اقتصادية محددة، مما يحقق استقرارًا اقتصاديًا ويقلل من آثار التقلبات الاقتصادية العالمية .

- **تحسين بيئة الأعمال:**

تشجع المشاريع المقاولاتية على تطوير بيئة أعمال تنافسية من خلال تقديم حلول جديدة ومتطورة، مما يؤدي إلى تحسين الخدمات المقدمة للمستهلكين وتعزيز جودة المنتجات .

- **المساهمة في التنمية المستدامة:**

تساهم المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني استراتيجيات اقتصادية مسؤولة، مثل استخدام الموارد بكفاءة ودعم المشاريع البيئية والاجتماعية .

تعد المشاريع المقاولاتية حجر الأساس في الاقتصاد الحديث، فهي لا تقتصر على تحقيق الأرباح فحسب، بل تلعب دورًا محوريًا في تحفيز الابتكار، وتعزيز فرص العمل، وتنويع الاقتصاد. وبالتالي، فإن دعم هذه المشاريع، خاصة من خلال التمويل الإسلامي، يمكن أن يسهم في بناء اقتصاد أكثر استقرارًا واستدامة[1].

ثانيا– مراحل إنشاء المشاريع المقاولاتية ودورها في التنمية:

يمر إنشاء المشاريع المقاولاتية بسلسلة من المراحل المتكاملة، بدءًا من تحديد الفكرة وصولًا إلى تحقيق الاستدامة والنمو. يساهم نجاح هذه المراحل في تعزيز دور المشاريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يساعد على خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار[2] .

1– مراحل إنشاء المشاريع المقاولاتية:

إنشاء المشاريع المقاولاتية (ريادة الأعمال) يتطلب تخطيطًا دقيقًا ومراحل متتابعة لضمان النجاح وتقليل المخاطر. فيما يلي المراحل الأساسية لإنشاء مشروع مقاولاتي، بدءًا من الفكرة وحتى التوسع:

أ– مرحلة الفكرة والبحث عن الفرصة:

- تبدأ هذه المرحلة بتحديد فكرة المشروع بناءً على دراسة احتياجات السوق والفرص المتاحة .
- يتم تحليل المشاكل أو الفجوات الموجودة في السوق والبحث عن حلول مبتكرة .
- يعتمد رواد الأعمال على مصادر متعددة لاكتشاف الفرص، مثل التجارب الشخصية، اتجاهات

1–الهاشمي، ع. آليات التمويل الإسلامي وفاعليتها في الاقتصاد. دار الفجر للنشر،2012.ص101.

1–الزهراني، م. المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في الاقتصاد. دار العلوم،2016.ص98.

2–الماجد، م.التمويل الإسلامي في المؤسسات المالية: دراسة حالة. دار الصفاء،2007.ص78.

السوق، والتقنيات الحديثة .

- تشمل هذه المرحلة دراسة الجدوى الأولية لتقييم مدى قابلية تنفيذ الفكرة.[1]

ب- مرحلة إعداد دراسة الجدوى:

- تهدف هذه المرحلة إلى تقييم مدى إمكانية نجاح المشروع قبل الاستثمار فيه
- تشمل دراسة الجدوى الجوانب التالية :
- دراسة السوق: تحديد الجمهور المستهدف، المنافسين، وحجم الطلب على المنتج أو الخدمة.
- الدراسة الفنية: تحليل الاحتياجات التشغيلية، التكنولوجيا المطلوبة، والموارد البشرية اللازمة .
- الدراسة المالية: تقدير التكاليف، مصادر التمويل، والعوائد المتوقعة
- الدراسة القانونية: معرفة القوانين والتشريعات ذات الصلة بالمشروع .

ج- مرحلة التخطيط وإعداد خطة العمل:

- يتم إعداد خطة تشغيلية تتضمن :
- نموذج العمل التجاري .(Business Model Canvas)
- خطة التسويق، التي تتضمن استراتيجيات التسعير، الترويج، والتوزيع .
- الهيكل التنظيمي والإداري للمشروع .
- الخطة المالية، التي تتضمن مصادر التمويل، التكاليف التشغيلية، والتوقعات المالية .
- تساعد خطة العمل في جذب المستثمرين والحصول على التمويل اللازم .

د- مرحلة البحث عن التمويل:

- يتم البحث عن مصادر التمويل المناسبة، والتي قد تشمل :
- التمويل الذاتي: من خلال مدخرات شخصية أو تمويل من العائلة والأصدقاء .
- القروض البنكية: عبر المؤسسات المالية التقليدية أو الإسلامية .
- المستثمرون ورواد الأعمال: مثل صناديق رأس المال المخاطر أو المستثمرين الأفراد .
- المساعدات الحكومية والدعم المالي: مثل الحوافز الضريبية والتمويل الميسر من الحكومات
- يختار رائد الأعمال المصدر المناسب بناء على حجم المشروع، مستوى المخاطرة، وشروط التمويل[2].

---

[1]- الهاشمي، ع.آليات التمويل الإسلامي وفاعليتها في الاقتصاد. دار الفجر للنشر،2012.ص101.

[2]- النجار، م .التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في العصر الحديث. دار الفكر الجامعي،2015.ص125.

5 .مرحلة التنفيذ وإطلاق المشروع:

- تبدأ هذه المرحلة بتحقيق المتطلبات الإدارية والقانونية، مثل استخراج التراخيص والتسجيل القانوني .

يتم إنشاء بيئة العمل، بما يشمل :

- تجهيز الموقع أو البنية التحتية المطلوبة .
- شراء المعدات والمواد الأولية .
- تعيين الموظفين وتدريبهم .
- يتم تنفيذ استراتيجيات التسويق لجذب العملاء الأوائل وتحقيق المبيعات الأولية .

6 .مرحلة التقييم والتطوير:

- بعد الإطلاق، يتم متابعة الأداء الفعلي للمشروع مقارنةً بالخطة الموضوعة .
- يتم استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (**KPIs**) لقياس النجاح وتحليل البيانات المالية والتشغيلية .
- بناءً على نتائج التقييم، يتم تعديل الاستراتيجيات، تحسين جودة المنتجات والخدمات، وتوسيع نطاق العمل .
- قد تتطلب هذه المرحلة البحث عن تمويل إضافي للتوسع والنمو[1].

ثالثا– التحديات التي تواجه المشاريع المقاولاتية في الحصول على التمويل:

يُعتبر التمويل من أكبر العقبات التي تواجه المشاريع المقاولاتية، حيث تعتمد استدامتها ونموها بشكل كبير على توفر رأس المال الكافي. ومع ذلك، يواجه رواد الأعمال صعوبات عديدة عند البحث عن مصادر التمويل المناسبة، سواء من البنوك، المستثمرين، أو المؤسسات الحكومية. تتنوع هذه التحديات بين مشكلات إدارية، اقتصادية، قانونية، وتقنية، مما يجعل الوصول إلى التمويل أكثر تعقيدًا، خاصة للمشاريع الناشئة والصغيرة [2].

1- غياب الضمانات الكافية:

تعتمد المؤسسات المالية، خاصة البنوك، على نظام الضمانات لتقديم القروض، مثل العقارات أو الأصول الملموسة. وبما أن العديد من رواد الأعمال لا يمتلكون هذه الضمانات، فإنهم يواجهون صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم. يؤدي هذا الأمر إلى تفضيل البنوك تمويل الشركات الكبرى التي تمتلك أصولًا قوية، مما يحد من فرص المشاريع الصغيرة في النمو والتوسع .

---

[1]–الزهراني، م. المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في الاقتصاد. دار العلوم،2010.ص98.

[2]–الجابري، ع. أدوات التمويل الإسلامي وأثرها على الاقتصاد. دار الفكر العربي،2013.ص 108.

[3]–الماجد، م. التمويل الإسلامي في المؤسسات المالية: دراسة حالة. دار الصفاء، 2007.ص78.

2- ارتفاع تكاليف التمويل ومعدلات الفائدة:

تُعتبر أسعار الفائدة المرتفعة من أبرز العوائق أمام المشاريع المقاولاتية، خاصة في الأنظمة التمويلية التقليدية التي تعتمد على الفائدة الربوية. يواجه رواد الأعمال مشكلة كبيرة في سداد الأقساط المرتفعة، مما قد يؤدي إلى تعثر المشروع في مراحله الأولى. في المقابل، تفرض بعض البنوك رسومًا إضافية وإجراءات معقدة للحصول على القروض، مما يزيد من التكلفة الإجمالية للتمويل.

3- تعقيد الإجراءات البنكية وطول مدة الموافقة على القروض:

تُعرف الإجراءات البنكية الخاصة بالحصول على التمويل بأنها طويلة ومعقدة، حيث تتطلب تقديم دراسات جدوى تفصيلية، خطط عمل، وتقارير مالية دقيقة. هذا الأمر يشكل تحديًا كبيرًا للمشاريع الصغيرة التي قد لا تمتلك الخبرة الكافية لإعداد هذه الوثائق. بالإضافة إلى ذلك، فإن طول مدة الموافقة على القروض قد

يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع أو حتى إلغائها بسبب نقص التمويل في الوقت المناسب .

4- ضعف الثقافة المالية والإدارية لرواد الأعمال:

يواجه العديد من رواد الأعمال نقصًا في المعرفة المالية والإدارية، مما يؤثر على قدرتهم على تقديم ملفات قوية للحصول على التمويل. عدم القدرة على إعداد دراسات جدوى دقيقة أو وضع خطط مالية قابلة للتنفيذ يجعل المستثمرين والبنوك أكثر تردداً في تمويل مشاريعهم. كما أن ضعف التخطيط المالي يؤدي إلى سوء إدارة الأموال، مما يزيد من مخاطر فشل المشروع.

5- ضعف الدعم الحكومي وصعوبة الوصول إلى التمويل العمومي:

على الرغم من وجود برامج حكومية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الوصول إلى هذه التمويلات غالبًا ما يكون معقدًا بسبب البيروقراطية الإدارية. تتطلب بعض البرامج الحكومية إجراءات مطولة وتراخيص متعددة، مما يؤدي إلى تأخير حصول المقاولين على الدعم المالي اللازم. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض هذه البرامج لا تغطي جميع القطاعات أو تكون مشروطة بمعايير صارمة يصعب تحقيقها .

6- تحديات التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي:

يمثل التمويل الإسلامي خيارًا مناسبًا للمشاريع التي ترغب في تجنب الفوائد الربوية، إلا أنه يواجه بعض التحديات مثل محدودية المنتجات المالية المبتكرة وضعف الوعي بآلياته بين رواد الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المؤسسات المالية الإسلامية تفرض شروطًا صارمة للحصول على التمويل، مما يجعل الوصول إليه صعبًا بالنسبة للمشاريع الناشئة .

7.تأثير الوضع الاقتصادي وعدم استقرار الأسواق:

تؤثر الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة، مثل التضخم، تقلبات العملات، والأزمات المالية، على قدرة البنوك والمستثمرين

على تقديم التمويل. خلال فترات الركود الاقتصادي، يصبح المستثمرون أكثر تحفظًا في تمويل المشاريع الجديدة، بينما ترفع البنوك متطلباتها

الائتمانية، مما يزيد من صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتشغيل وتوسيع المشاريع[1] .

تواجه المشاريع المقاولاتية العديد من التحديات عند البحث عن التمويل، مما يعيق نموها واستدامتها. يتطلب تجاوز هذه العقبات تحسين بيئة التمويل من خلال تبسيط الإجراءات البنكية، زيادة الدعم الحكومي، وتعزيز الوعي المالي لدى رواد الأعمال. كما يمكن أن يكون التمويل الإسلامي بديلًا فعالًا، إذا تم تطوير آلياته وتوسيع نطاقه لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أكثر مرونة وفعالية.

المبحث الثاني: دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع المقاولاتية

يشكل التمويل ركيزة أساسية لنجاح المشاريع الاقتصادية، حيث يتيح للمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة فرص النمو والتوسع والمنافسة في الأسواق. غير أن الأنظمة التمويلية التقليدية تواجه العديد من التحديات التي قد تعيق استفادة أصحاب المشاريع من مصادر التمويل، سواء بسبب الفوائد المرتفعة أو الشروط الصارمة التي تفرضها المؤسسات المصرفية. وفي ظل هذه التحديات، برز التمويل الإسلامي كبديل يتماشى مع القيم والأحكام الشرعية ويقدم حلولًا تمويلية مرنة تتناسب مع احتياجات رواد الأعمال والمقاولين.

يستند التمويل الإسلامي إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر التعاملات الربوية، وتؤكد على الاستثمار القائم على المشاركة في المخاطر والمنافع، مما يجعله خيارًا جذابًا لأصحاب المشاريع الباحثين عن حلول تمويلية عادلة ومستدامة. كما يوفر هذا النوع من التمويل أدوات متنوعة، مثل المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، والصكوك، التي تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على تمويل دون الوقوع في دائرة الديون المكلفة .

وفي هذا الإطار، يتناول الفصل الأول من هذا البحث الأسس النظرية للتمويل الإسلامي، من خلال استعراض مفهومه ومبادئه، والفرق بينه وبين التمويل التقليدي، بالإضافة إلى إبراز الإطار القانوني والمؤسسي المنظم له. كما سيتم تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه تطبيق التمويل الإسلامي، إلى جانب الفرص التي يوفرها لدعم المشاريع المقاولاتية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي .

المطلب الأول: التمويل الإسلامي كبديل مقترح لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة التي تشهدها معظم دول العالم في الوقت الحالي، تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات والتحديات، خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل الضروري لدعم استدامتها وتحقيق

[1]–الماجد، م. التمويل الإسلامي في المؤسسات المالية: دراسة حالة. دار الصفاء،2007. ص.78.

نموها وتوسعها. وتعتبر هذه المشاريع، التي تمثل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد، ركيزة أساسية في تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل. ومع ذلك، غالبًا ما تجد هذه المشاريع صعوبة في الحصول على الدعم المالي من المصادر التقليدية التي تعتمد على الفائدة والضمانات القاسية.

في هذا السياق، يظهر التمويل الإسلامي كأحد الحلول الفعّالة والبديلة التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في سد هذه الفجوة التمويلية. يعتمد التمويل الإسلامي على مجموعة من المبادئ الشرعية التي تحظر التعامل بالفائدة وتؤكد على العدالة والمساواة بين الأطراف المعنية. كما أنه يوفر فرصًا تمويلية مبتكرة، قائمة على الشراكة والمشاركة في المخاطر والأرباح، مما يعزز من استدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويسهم في تحقيق نموها بشكل يتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية.

أولا– أهمية التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث تساهم في خلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وتنويع مصادر الدخل. ومع ذلك، تواجه هذه المشاريع تحديات متعددة، أبرزها صعوبة الوصول إلى التمويل اللازم لتأسيسها أو توسيع نطاق أنشطتها. في هذا السياق، يبرز التمويل الإسلامي كبديل متميز يوفر حلولًا تمويلية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويساهم في دعم هذه المشاريع بشكل مستدام .[1]

يعتمد التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركة في المخاطر والمنافع، مما يخفف العبء المالي عن رواد الأعمال مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الفائدة. إذ تتيح أدوات مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة لأصحاب المشاريع الحصول على تمويل دون الحاجة إلى تحمل ديون تثقل كاهلهم. كما أن التمويل الإسلامي يشجع الاستثمار الفعلي بدلًا من المضاربات المالية، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويدعم المشاريع المنتجة إضافة إلى ذلك، يوفر التمويل الإسلامي فرصًا لتمكين رواد الأعمال من خلال تقديم حلول مرنة تتناسب مع احتياجات المشاريع في مختلف مراحل نموها. فالمؤسسات المالية الإسلامية، مثل البنوك الإسلامية وصناديق التمويل المتوافقة مع الشريعة، تقدم منتجات تمويلية مبتكرة تلائم طبيعة المشاريع الصغير والمتوسطة، مما يسهم في تقليل نسب فشلها وتعزيز استمراريتها.[2]

علاوة على ذلك، يساهم التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، حيث يوفر إمكانية الوصول إلى التمويل لفئات غير مشمولة في النظام المصرفي التقليدي، خاصة في المجتمعات التي تتجنب الفوائد الربوية. وبالتالي، فإنه يشجع على إدماج أكبر عدد من المشاريع في الدورة الاقتصادية، مما يعزز التنمية المستدامة ويحد من الفجوة الاقتصادية والاجتماعية.

1- علي، محمود. مبادئ التمويل الإسلامي. مكتبة النور، الكويت، 2018، ص68.

2- حمدان، ليلى. "التمويل الجماعي في البنوك الإسلامية". دراسات اقتصادية معاصرة، الجزائر، 2017، ص33.

كما أن التمويل الإسلامي يسهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال فرض قيود على الاستثمارات التي قد تؤثر سلبًا على المجتمع أو البيئة. فالبنوك الإسلامية تتجنب تمويل المشاريع غير الأخلاقية، مثل الصناعات المحرمة أو الأنشطة ذات المخاطر العالية، مما يضمن توجيه الموارد المالية نحو قطاعات إنتاجية ذات قيمة اقتصادية و اجتماعية.

وبالنظر إلى التجارب الناجحة في العديد من الدول، يتضح أن التمويل الإسلامي يمكن أن يكون دعامة قوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أثبت فاعليته في تمكين رواد الأعمال، ودعم الابتكار، وتعزيز النمو الاقتصادي. لذا، فإن تعزيز هذا النوع من التمويل وتطوير آلياته يعد خطوة ضرورية لمواكبة احتياجات الأسواق وتحقيق التنمية المستدامة. [1]

ثانيا– نماذج ناجحة لتطبيق التمويل الإسلامي في المشاريع:

يعتبر التمويل الإسلامي نموذجً ا ناجحً ا لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول، حيث أثبت فعاليته في تعزيز ريادة الأعمال وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتقوم العديد من المؤسسات المالية الإسلامية بتقديم حلول تمويلية مرنة ومتنوعة لمساعدة رواد الأعمال على تأسيس مشاريعهم وتوسيع أنشطتهم. وفيما يلي بعض التجارب الناجحة التي توضح دور التمويل الإسلامي في دعم المقاولاتية:[2]

1– تجربة ماليزيا في التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تعد ماليزيا من الدول الرائدة عالميًا في تطوير التمويل الإسلامي، حيث أنشأت العديد من الآليات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ومن أبرز المبادرات الناجحة في هذا السياق :

أ– برنامج :Skim Pembiayaan Mikro-i يهدف هذا البرنامج إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الإسلامي، مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة. يركز البرنامج على تقديم قروض ميسرة دون الحاجة إلى ضمانات ضخمة، مما يتيح لرواد الأعمال فرصة الحصول على رأس المال بسهولة .

–دور بنك إسلام ماليزيا: يقدم هذا البنك مجموعة من الأدوات التمويلية الإسلامية، مثل الإجارة والمرابحة والمشاركة، مما يساعد أصحاب المشاريع في تأمين التمويل اللازم بطرق تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية .

2– تجربة المملكة العربية السعودية – بنك التنمية الاجتماعية:

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز التمويل الإسلامي كأداة رئيسية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز المؤسسات التي تعمل في هذا الإطار :

[1]–حمدان، ليلى. "التمويل الجماعي في البنوك الإسلامية". دراسات اقتصادية معاصرة، الجزائر، 2017، ص.33

[2]–علي، محمود. مبادئ التمويل الإسلامي. مكتبة النور، الكويت، 2018، ص67

–بنك التنمية الاجتماعية: يقدم البنك برامج تمويلية قائمة على العقود الإسلامية، مثل تمويل الامتياز التجاري والمرابحة والمشاركة. هذه الأدوات تساعد تمكين رواد الأعمال من تطوير مشاريعهم دون الحاجة إلى تحمل فوائد ربوية تثقل كاهله.

–برنامج كفالة للتمويل الإسلامي: يهدف إلى توفير ضمانات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الحصول على تمويل إسلامي من البنوك المحلية، مما يعزز ثقة المؤسسات المالية في تمويل هذه المشاريع ويقلل من مخاطر التعثر المالي .

3– تجربة الإمارات العربية المتحدة – مصرف الإمارات الإسلامي:

يعتبر "مصرف الإمارات الإسلامي" من البنوك الرائدة في تقديم حلول تمويلية مبتكرة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يوفر :[1]

–تمويل الأعمال الإسلامي: يعتمد على عقود المرابحة والإجارة، مما يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شراء الأصول أو تمويل العمليات التشغيلية دون اللجوء إلى التمويل التقليدي .

–تمويل رأس المال العامل: يساعد أصحاب المشاريع على تأمين السيولة اللازمة لإدارة أعمالهم اليومية دون الحاجة إلى ديون تقليدية، مما يعزز استدامة مشاريعهم .

4- تجربة إندونيسيا – بنك (BRI Syariah):

إندونيسيا، التي تضم أكبر عدد من المسلمين في العالم، تبنت التمويل الإسلامي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال بنوك إسلامية مثل BRI Syariah ، الذي يقدم :

–تمويل يستهدف أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة، حيث يعتمد على صيغ التمويل الإسلامي مثل المضاربة والمرابحة، مما يساعد في توفير رأس المال اللازم للنمو والتوسع .

–صكوك إسلامية لدعم المقاولاتية: استخدمت الحكومة الإندونيسية الصكوك الإسلامية كمصدر تمويل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم توجيه العائدات إلى برامج تنموية تستفيد منها المؤسسات الناشئة .

5- تجربة تركيا – بنك البركة التركي:

نجح بنك البركة التركي في تقديم حلول تمويلية إسلامية فعالة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثل :

–تمويل المشاركة: يعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر بين البنك ورائد الأعمال، مما يعزز روح الشراكة ويساهم في تقليل المخاطر المالية .

–الإجارة التمويلية: توفر هذه الأداة إمكانية استئجار المعدات والآلات الضرورية للمشاريع بدون الحاجة إلى دفع

1–حسن، أحمد. "البنوك الإسلامية ودورها في دعم رواد الأعمال". مجلة التمويل الدولي، العدد 13، 2020، ص39.

مبالغ ضخمة مقدمًا، مما يساعد في تخفيف الأعباء المالية على المؤسسات الناشئة.

6- تجربة السودان – بنك فيصل الإسلامي السوداني:

يعتبر السودان من أوائل الدول التي طبقت النظام المصرفي الإسلامي بالكامل، ومن أبرز التجارب الناجحة:[1]

-تمويل المرابحة والمشاركة: يعتمد "بنك فيصل الإسلامي السوداني" على هذه الصيغ لتمويل المشاريع الصغيرة، مما يوفر بدائل تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية .

-مشاريع التمويل الأصغر: تستهدف هذه المبادرات دعم الفئات المهمشة عبر توفير قروض إسلامية ميسرة تساعدهم في بدء مشاريع صغيرة مدرة للدخل .

النتائج المستخلصة من هذه التجارب يتضح من النماذج السابقة أن التمويل الإسلامي يمثل حلًا مبتكرًا وفعالًا لدعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة، حيث يتميز بـ :[2]

-توفير بدائل تمويلية خالية من الفوائد الربوية، مما يجعلها أكثر قبولًا لدى المجتمعات المسلمة.

-تعزيز الشمول المالي عبر استهداف الفئات غير المشمولة في النظام المصرفي التقليدي.

-تقديم أدوات تمويل مرنة تتناسب مع احتياجات المشاريع في مختلف مراحلها.

-تقليل المخاطر المالية من خلال مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر بين الممولين وأصحاب المشاريع.

ثالثا- دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم رواد الأعمال:

تلعب المؤسسات المالية الإسلامية دورًا محوريًا في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ريادة الأعمال من خلال تقديم حلول تمويلية مبتكرة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وتشمل هذه المؤسسات البنوك الإسلامية، وشركات التمويل، وصناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة.[3]

1- دور البنوك الإسلامية في دعم رواد الأعمال:

-تقديم تمويلات ميسرة: تعتمد البنوك الإسلامية على أدوات مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة لتمويل المشاريع الناشئة، مما يوفر لرواد الأعمال بدائل تمويلية دون الحاجة إلى الفوائد الربوية .

-توفير استشارات مالية: تقدم بعض البنوك خدمات إرشادية لمساعدة رواد الأعمال على إعداد دراسات الجدوى وإدارة مشاريعهم بفعالية .

---

[1]- جمال، محمد. "تحديات تطبيق التمويل الإسلامي في المشاريع المقاولاتية". مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 6، 2020، ص140.

[2]- نادر، كريم. "نماذج تطبيق التمويل الإسلامي في المشاريع الصغيرة". مجلة المالية الإسلامية، العدد 9، 2019،ص84.

[3]- علي، محمود. مبادئ التمويل الإسلامي. مكتبة النور، الكويت، 2018، ص67.

–تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية: تحرص البنوك الإسلامية على توجيه التمويل نحو المشاريع ذات القيمة الاقتصادية، مثل الصناعات التحويلية والخدمات التكنولوجية[1] .

2- دور صناديق الاستثمار الإسلامية:

–تمويل المشاريع الناشئة عبر الصكوك الإسلامية: توفر هذه الصناديق رأس المال اللازم للمؤسسات الصغيرة من خلال الاستثمار في الصكوك، مما يعزز الاستدامة المالية لهذه المشاريع .

–تشجيع رأس المال المخاطر الإسلامي: تدعم صناديق الاستثمار المشروعات المبتكرة عبر تمويل المشاريع الريادية ذات المخاطر العالية وفق مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر .

3– دور التمويل الجماعي الإسلامي في دعم المقاولاتية:

–إتاحة الفرصة لرواد الأعمال لجمع التمويل من المستثمرين الصغار: من خلال منصات التمويل الجماعي الإسلامي، يتمكن أصحاب المشاريع من الحصول على التمويل بطريقة مبتكرة .

–تحقيق العدالة المالية: يعتمد التمويل الجماعي الإسلامي على مشاركة المستثمرين في العوائد والمخاطر، مما يعزز الشفافية والاستدامة المالية .

تبرز أهمية المؤسسات المالية الإسلامية في تمكين رواد الأعمال عبر توفير مصادر تمويلية مرنة ومستدامة، مما يساهم في تعزيز بيئة ريادة الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية. لذا، فإن تطوير هذه المؤسسات وتوسيع نطاق خدماتها سيعزز من دورها في تحقيق الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي[2] .

المطلب الثاني: مقارنة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي في دعم المشاريع:

يعتبر التمويل الإسلامي بديلًا متكاملًا للتمويل التقليدي، حيث يقدم حلولًا تمويلية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يجعله أكثر استدامة وعدالة. تعتمد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على صيغ تمويلية خالية من الفوائد الربوية، ما يعزز من شمولية التمويل ويدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بطرق أكثر شفافية وإنصافًا. وفي هذا السياق، تتجلى العديد من المزايا التي يتمتع بها التمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي .

أولا– مزايا التمويل الإسلامي في دعم المشاريع مقارنة بالتمويل التقليدي :

1– تمويل قائم على المشاركة في الأرباح والخسائر:

من أهم ما يميز التمويل الإسلامي هو أنه يعتمد على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، بخلاف التمويل التقليدي

[1]–الهاشمي، حسن. "دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم المقاولات". مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 14، 2021،ص89.

[2]–الشريف، نادية. مستقبل التمويل الإسلامي. دار العلوم للنشر، المملكة العربية السعودية، 2022، ص90.

الذي يقوم على نظام الفائدة الثابتة بغض النظر عن نجاح المشروع أو فشله. من خلال أدوات مثل المضاربة والمشاركة، يتم توزيع الأرباح وفقًا لنسبة متفق عليها مسبقًا، مما يعزز العدالة المالية ويقلل من مخاطر الإفلاس على أصحاب المشاريع .

2- **غياب الفوائد الربوية وتقليل الأعباء المالية على المستثمرين:**

يعتبر الربا من المحظورات في الشريعة الإسلامية، لذلك يعتمد التمويل الإسلامي على أدوات تمويلية بديلة، مثل المرابحة والإجارة والسلم، مما يقلل من تكلفة التمويل مقارنة بالديون ذات الفوائد المركبة في النظام التقليدي. وهذا يتيح لرواد الأعمال فرصة تنمية مشاريعهم دون تحمل أعباء مالية مرهقة .

3- تعزيز الشمول المالي واستهداف الفئات غير المخدومة مصرفيا:

يعمل التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي من خلال توفير حلول تمويلية للفئات التي لا تستطيع الوصول إلى القروض التقليدية، خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الضمانات الكافية. كما أن العديد من البنوك الإسلامية تقدم تمويلات ميسرة عبر صيغ مثل التمويل الجماعي الإسلامي والصكوك الإسلامية، مما يتيح لرواد الأعمال خيارات تمويل مرنة .

4- تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والمستدامة:

يميل التمويل التقليدي إلى تمويل المشاريع ذات العوائد المرتفعة بغض النظر عن تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع، في حين أن التمويل الإسلامي يركز على تمويل القطاعات الإنتاجية والمشاريع التي تعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع، مثل المشاريع الزراعية والصناعية والتكنولوجية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة[1] .

5- تقليل المخاطر المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يتميز التمويل الإسلامي بقدرته على تقليل المخاطر المالية مقارنة بالتمويل التقليدي الذي قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية بسبب الاعتماد المفرط على القروض ذات الفوائد المرتفعة. تعتمد البنوك الإسلامية على مبدأ تقاسم المخاطر، حيث يتم تقييم المشاريع بدقة قبل منح التمويل، مما يقلل من احتمالية التعثر المالي .

6- مرونة الأدوات التمويلية الإسلامية:

يوفر التمويل الإسلامي مجموعة متنوعة من الأدوات التمويلية التي تتناسب مع احتياجات المشاريع في مختلف مراحلها، مثل :

-المرابحة: تستخدم في تمويل شراء الأصول والمعدات .

[1]-سامي، محمود. "التمويل الإسلامي: الآفاق والتحديات". مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 5، 2020، ص61.

[2]-الشريف، نادية. مستقبل التمويل الإسلامي. دار العلوم للنشر، المملكة العربية السعودية، 2022، ص90.

–الإجارة: تتيح استئجار المعدات مع إمكانية التملك لاحقا.

–المشاركة والمضاربة: تساهم في دعم المشاريع الناشئة من خلال الاستثمار المباشر.

هذه المرونة تجعل التمويل الإسلامي أكثر توافقا مع احتياجات المقاولاتية مقارنة بالتمويل التقليدي الذي يعتمد بشكل أساسي على القروض والفوائد الثابتة[1] .

7– تعزيز أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية:

يرتبط التمويل الإسلامي بأخلاقيات العمل، حيث يتم توجيه الاستثمارات نحو مشاريع تتوافق مع قيم المجتمع الإسلامي، مما يعزز من دور المسؤولية الاجتماعية في عالم الأعمال. على العكس، قد يكون للتمويل التقليدي تأثير سلبي عندما يتم استغلاله في تمويل أنشطة غير مشروعة أو غير أخلاقية.

8– دعم الاستقلال المالي وتقليل الاعتماد على الديون:

في النظام التقليدي، يعتمد التمويل على الديون والفوائد، مما قد يؤدي إلى تراكم الالتزامات المالية على أصحاب المشاريع. في المقابل، يوفر التمويل الإسلامي حلولًا مثل الصكوك الإسلامية التي تسمح بجمع رأس المال من المستثمرين دون الحاجة إلى الاستدانة، مما يعزز الاستقلال المالي للمشاريع.

يتضح أن التمويل الإسلامي يقدم مزايا متعددة مقارنة بالتمويل التقليدي، حيث يتميز بعدم وجود الفوائد الربوية، والاعتماد على المشاركة في الأرباح والخسائر، وتقليل المخاطر المالية، وتعزيز الشمول المالي، بالإضافة إلى توفير أدوات تمويلية مرنة تتناسب مع احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن ثم، فإن تطوير نظم التمويل الإسلامي وتوسيع نطاق تطبيقه يمكن أن يساهم بشكل كبير في دعم زيادة الأعمال وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة[2] .

ثانيا– تحديات تطبيق التمويل الإسلامي في مجال المقاولاتية :

تعدّ تحديات تطبيق التمويل الإسلامي في مجال المقاولاتية متعددة ومعقدة، إذ يرتبط الأمر بشكل وثيق بتفاعل العوامل الاقتصادية، القانونية، والاجتماعية. من أبرز هذه التحديات:

1 .**الافتقار إلى الإطار القانوني المنظم:** في العديد من البلدان، يواجه رواد الأعمال تحديات قانونية نتيجة غياب تشريعات ملائمة لتنظيم التمويل الإسلامي. عدم وجود قوانين واضحة بشأن المعاملات المالية الإسلامية يعرقل قدرة المقاولات على الحصول على التمويل اللازم لتوسيع أعمالها.

2 .**المفاهيم الفقهية المعقدة:** يعتبر الفهم الدقيق للمبادئ الفقهية في التمويل الإسلامي مثل "المرابحة"، "المشاركة"،

[1]–موسى، سامي. "نماذج دولية لتطبيق التمويل الإسلامي". مجلة الشؤون المالية، العدد 11، 2018، ص99.

[2]–الهاشمي، حسن. "دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم المقاولات". مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 14، 2021.

و"الإجارة" تحديًا كبيرًا. تفتقر بعض المقاولات إلى مستشارين فنيين يمكنهم التعامل مع هذه المعاملات بفعالية، مما يعوق تطبيقها في بيئات الأعمال.

3 .**المخاطر الاقتصادية وعدم الاستقرار**: من الممكن أن تواجه المقاولات التي تعتمد على التمويل الإسلامي مشاكل تتعلق بالمخاطر المالية، لا سيما في البلدان التي تشهد تقلبات اقتصادية حادة. كما أن التمويل الإسلامي يعتمد بشكل أساسي على تقاسم المخاطر بين البنك والمستثمر، وهو ما قد يزيد من الضغط المالي في حالات الأزمات.

4 .**قلة الوعي بالتمويل الإسلامي**: هناك نقص في الوعي حول مزايا التمويل الإسلامي وأدواته بين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يؤدي إلى ترددهم في استخدام هذه الآليات. تحتاج المؤسسات التعليمية إلى تعزيز مفاهيم التمويل الإسلامي ودوره في دعم الابتكار والنمو الاقتصادي في مجالات المقاولات.

ثالثا– تجارب دولية ناجحة في اعتماد التمويل الإسلامي لدعم المشاريع

تستفيد العديد من الدول من تطبيق التمويل الإسلامي لدعم المشاريع والمقاولات الناشئة. بعض التجارب الدولية الناجحة تشمل [1]:

1 .**ماليزيا**: تُعد ماليزيا واحدة من أبرز الأمثلة على النجاح في تطبيق التمويل الإسلامي لدعم المشاريع. ففي السنوات الأخيرة، أطلقت الحكومة الماليزية عدة مبادرات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة باستخدام أدوات التمويل الإسلامي مثل "المشاركة" و"المضاربة". وتُعتبر الهيئة الماليزية لأسواق المال (**sc**) واحدة من الأطر التنظيمية الرائدة التي تنظم وتوجه تطبيق التمويل الإسلامي بشكل فعال في مختلف قطاعات الاقتصاد[2].

2 .**الإمارات العربية المتحدة**: تحتل الإمارات مركزًا رياديًا في مجال التمويل الإسلامي في المنطقة. تقدم البنوك الإماراتية، مثل بنك دبي الإسلامي وبنك أبو ظبي التجاري، حلولًا تمويلية إسلامية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال عقود المرابحة والإجارة. وقد أثبتت هذه التجارب نجاحًا كبيرًا في تمويل المشاريع الناشئة، مما يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة .

3 .**السعودية**: في المملكة العربية السعودية، بدأ تمويل المشاريع باستخدام الأدوات الإسلامية ينتشر بشكل أكبر مع إنشاء "صندوق التنمية الصناعية السعودي"، الذي يقدم تمويلًا طويل الأجل للمشاريع التي تتبع قواعد التمويل الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، أصبح التمويل عبر الصكوك أداة رئيسية لتمويل المشاريع الكبرى في المملكة، مما يعزز

[1]–عبد الرحيم، فاطمة. "دور الصكوك في دعم المشاريع المقاولاتية". المجلة الدولية للتمويل الإسلامي، العدد 7، 2020،ص45.

[2]–سامي، محمود. "التمويل الإسلامي: الآفاق والتحديات". مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 5، 2020، ص61.

[3]–مصطفى، علي. إدارة التمويل الإسلامي: المبادئ والتطبيقات. دار المعرفة، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص142.

دور التمويل الإسلامي في دفع عجلة التنمية[1].

4 .**إندونيسيا:** تعتبر إندونيسيا من الدول الرائدة في تطبيق التمويل الإسلامي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. حيث قدمت الحكومة الإندونيسية حوافز ضريبية وتشريعات مالية جديدة تهدف إلى تشجيع رواد الأعمال على استخدام التمويل الإسلامي. يتم ذلك من خلال مشاريع متكاملة تشمل تعليم رواد الأعمال حول أدوات التمويل الإسلامي وإطلاق برامج دعم مالي للمشروعات الناشئة[2].

المطلب الثالث: الابتكار في أدوات التمويل الإسلامي للمشاريع المقاولاتية:

يُعدّ التمويل الإسلامي أحد المحاور الأساسية التي تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي، خاصة في مجال المشاريع المقاولاتية. حيث يعتمد هذا النوع من التمويل على مجموعة من الأدوات المالية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، والتي تشمل المشاركة، المضاربة، المرابحة، والإجارة، وغيرها من الأساليب التي تهدف إلى تحفيز المشاريع الريادية والمقاولات الصغيرة والمتوسطة. في هذا السياق، أصبح الابتكار في تطوير أدوات التمويل الإسلامي أمرًا ضروريًا لدعم المقاولات الحديثة التي تواجه تحديات متنوعة مثل نقص التمويل، التغيرات الاقتصادية، وارتفاع معدلات المخاطرة.[3]

يمثل الابتكار في أدوات التمويل الإسلامي للمشاريع المقاولاتية أحد الحلول التي تسهم في تخطي هذه التحديات، حيث يتطلب الاقتصاد المعاصر حلولًا تمويلية مرنة ومتنوعة. وقد تطورت العديد من الأدوات الإسلامية بشكل يتماشى مع احتياجات السوق اليوم، بما في ذلك الحلول التي تسهم في توفير السيولة، تقليل المخاطر، وتسهيل الوصول إلى التمويل للمشروعات الناشئة.

يتناول هذا المبحث الابتكار في أدوات التمويل الإسلامي، ويستعرض أبرز النماذج والآليات التي يمكن استخدامها لدعم المشاريع المقاولاتية، مع التركيز على مزايا هذه الأدوات وتطبيقاتها في مختلف بيئات الأعمال. كما يناقش التحديات التي قد تواجه تنفيذ هذه الأدوات وكيفية تذليلها لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاع المقاولاتي.

أولا– استخدام الصكوك و التمويل الجماعي الإسلامي في دعم المشاريع:

يُعتبر الصكوك والتمويل الجماعي الإسلامي من الأدوات التمويلية الحديثة التي تساهم بشكل كبير في دعم المشاريع المقاولاتية وتعزيز دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وتُظهر هذه الأدوات ابتكارًا فريدًا في هيكلة

1–موسى، سامي. "نماذج دولية لتطبيق التمويل الإسلامي". مجلة الشؤون المالية، العدد 11، 2018، ص99 .

2–حمدان، ليلى. "التمويل الجماعي في البنوك الإسلامية". دراسات اقتصادية معاصرة، الجزائر، 2017، ص33.

3–عبد الرحيم، فاطمة. "دور الصكوك في دعم المشاريع المقاولاتية". المجلة الدولية للتمويل الإسلامي، العدد 7، 2020،ص45.

التمويل وفقًا للمعايير الشرعية، مما يسهم في جذب الاستثمارات وتوسيع نطاق الدعم المالي للمشاريع[1].

1- استخدام الصكوك في دعم المشاريع:

تُعتبر الصكوك من أبرز الأدوات المالية الإسلامية التي يتم استخدامها لتمويل المشاريع الكبرى أو المشاريع التي تتطلب رأس مال كبير. وتقوم فكرة الصكوك على إصدار صكوك تمثل حصصًا في ملكية الأصول أو مشاريع معينة، والتي يمكن تداولها في الأسواق المالية. وتتميز الصكوك بأنها تتيح للمستثمرين فرصة المشاركة في الأرباح الناتجة عن المشروع أو الأصل الذي تم تمويله، دون أن تكون هناك فوائد ربوية، بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

تُستخدم الصكوك في دعم المشاريع المقاولاتية بعدة طرق، منها [2]:

-تمويل المشاريع الكبرى: يمكن للمشاريع الكبيرة أو الشركات الكبيرة التي ترغب في التوسع إصدار صكوك لتمويل أنشطتها، سواء كانت في مجال البنية التحتية، الطاقة، أو المشاريع التجارية.

-تشجيع الاستثمار المؤسسي: يوفر إصدار الصكوك للمستثمرين المؤسسيين فرصة الاستثمار في مشاريع كبيرة وآمنة من حيث العوائد المالية، مما يشجع على تعزيز التعاون بين القطاع الخاص والعام[3] .

-تنويع مصادر التمويل: يوفر الصكوك مصدرًا بديلًا للتمويل التقليدي الذي يعتمد على القروض البنكية، مما يساهم في تقليل التكلفة التمويلية وتحقيق العوائد المستدامة.

2- استخدام التمويل الجماعي الإسلامي في دعم المشاريع:

يعتبر التمويل الجماعي الإسلامي، أو "التمويل الجماعي بالشراكة"، أحد الأدوات التمويلية الجديدة التي تتيح للمستثمرين الصغار والمتوسطين المشاركة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال جمع مبالغ صغيرة من عدد كبير من الأفراد. ويعتمد هذا النوع من التمويل على مبدأ الشراكة أو المشاركة في العوائد والمخاطر، مما يعكس مبادئ العدالة والتعاون التي تميز النظام المالي الإسلامي.

وتتمثل فوائد التمويل الجماعي الإسلامي في :

-دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: يتيح التمويل الجماعي للمشاريع الصغيرة الحصول على تمويل سريع ومرن دون الحاجة إلى القروض البنكية التقليدية.

-إشراك المجتمع المحلي: يوفر التمويل الجماعي فرصة للمستثمرين الصغار والمجتمع المحلي للمشاركة في دعم المشاريع

1-منصور، فايز. "التمويل الإسلامي والتحديات المالية". دار الأكاديمية للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص123.

2-حسن، أحمد. "البنوك الإسلامية ودورها في دعم رواد الأعمال". مجلة التمويل الدولي، العدد 13، 2020، ص39.

3-رياض، محمد. إدارة التمويل الإسلامي في المشاريع المقاولاتية. دار الفكر العربي، مصر، 2020، ص88.

التنموية، مما يعزز روح التعاون والمشاركة.

–تحقيق العدالة في توزيع العوائد: يعتمد التمويل الجماعي الإسلامي على مبدأ العدالة في توزيع الأرباح والخسائر بين المشاركين، مما يضمن التوازن في التعاملات المالية.

تتضمن طرق التمويل الجماعي الإسلامي التي يتم استخدامها لدعم المشاريع:

–التمويل الإسلامي عبر عقود المشاركة: حيث يشارك المستثمرون في تمويل المشاريع مقابل حصة من الأرباح، كما يتم تحديد نسبة المخاطرة وفقًا للقوانين الشرعية.

–التمويل الإسلامي عبر عقود المضاربة: حيث يتم تمويل المشاريع على أساس عقد مضاربة بين المستثمرين والمقاولين، حيث يساهم المستثمرون برأس المال ويتولى المقاول إدارة المشروع مقابل نسبة من الأرباح.

3– التحديات والفرص:

رغم الفوائد الكبيرة التي توفرها الصكوك والتمويل الجماعي الإسلامي، إلا أن هناك بعض التحديات التي قد تواجه تطبيق هذه الأدوات في دعم المشاريع، ومنها[1] :

– نقص الوعي: لا يزال هناك نقص في الوعي حول كيفية استخدام هذه الأدوات بشكل فعال من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

التحديات القانونية والتنظيمية: في بعض البلدان، قد تواجه عمليات إصدار الصكوك أو عمليات التمويل الجماعي الإسلامي بعض التعقيدات القانونية، مما يحد من قدرة المؤسسات المالية على استخدام هذه الأدوات بشكل فعال.

–عدم الاستقرار المالي: قد يؤثر عدم الاستقرار المالي و الاقتصادي في بعض الدول على فاعلية الصكوك والتمويل الجماعي الإسلامي، بحيث يتردد المستثمرون في المشاركة في تمويل المشاريع بسبب المخاطر المرتبطة بها .

في المقابل، توفر هذه الأدوات فرصًا كبيرة لتمويل المشاريع المقاولاتية، خاصة في الدول التي تسعى إلى تنويع مصادر التمويل وتعزيز دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.

ثانيا – تحديات وآفاق التمويل الإسلامي في دعم المشاريع المقاولاتية:

على الرغم من الفوائد العديدة التي يوفرها التمويل الإسلامي لدعم المشاريع المقاولاتية، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه هذا النوع من التمويل في العديد من البلدان. وفي هذا السياق، نستعرض أبرز هذه التحديات وكذلك الآفاق المستقبلية لهذا التمويل في دعم المشاريع المقاولاتية.

1– زينب، فوزية. "مزايا التمويل الإسلامي في المشاريع الصغيرة". مجلة العلوم المالية، العدد 18، 2021، ص98.

أولا– التحديات:

1 .غياب التشريعات المناسبة: تعدّ الأنظمة القانونية التي تنظم التمويل الإسلامي في بعض البلدان غير مكتملة أو غير متطورة بما يكفي لدعم المشاريع المقاولاتية. غياب التشريعات اللازمة قد يؤدي إلى صعوبة في تطبيق المعاملات المالية الإسلامية بشكل فعّال، مما يحدّ من توسيع نطاق استخدام أدوات التمويل الإسلامي في المشاريع .

2 .قلة الوعي والمعرفة: يعاني بعض أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من نقص في المعرفة حول أدوات التمويل الإسلامي وطرق استخدامها. قد يؤدي هذا إلى ترددهم في اللجوء إلى هذه الأدوات بدلًا من التمويل التقليدي، مما يحد من استفادتهم من هذه الإمكانية.

3 .محدودية التنوع في الأدوات المالية: على الرغم من أن التمويل الإسلامي يقدم العديد من الأدوات مثل المرابحة، المشاركة، والإجارة، إلا أن هذه الأدوات قد تكون محدودة في بعض الأسواق مقارنة بالتمويل التقليدي. مما يخلق حاجة ملحة لتطوير أدوات مبتكرة تواكب تطور الأسواق الاقتصادية واحتياجات المقاولات [1].

4 .التحديات الاقتصادية والمالية: في بعض الدول التي تشهد تقلبات اقتصادية أو أزمات مالية، قد يكون هناك تراجع في الطلب على التمويل الإسلامي، خاصة في المشاريع ذات المخاطر العالية. مما يؤدي إلى صعوبة جذب الاستثمارات وابتكار حلول تمويلية فعالة لدعم المشاريع المقاولاتية.

ثانيا– الآفاق المستقبلية:

1 .توسيع نطاق الأدوات المالية: هناك آفاق واعدة لتطوير أدوات تمويل إسلامي مبتكرة تتناسب مع احتياجات المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة. على سبيل **المثال**، يمكن تطوير صكوك مرنة أو حلول تمويل جماعي باستخدام تقنيات جديدة مثل blockchain لزيادة الشفافية والكفاءة.

2 .دور التكنولوجيا في تعزيز التمويل الإسلامي: من المتوقع أن يلعب التقدم التكنولوجي دورا كبيرا في تسهيل الوصول إلى التمويل الإسلامي للمشاريع المقاولاتية. يمكن أن تساهم التطبيقات المالية الإسلامية المبتكرة في توفير حلول تمويلية سريعة وآمنة للأفراد والشركات، مع تحسين تجربة العملاء [2].

3 .زيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص: من خلال الشراكات الاستراتيجية بين الحكومات والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، يمكن توفير التمويل اللازم للمشاريع المقاولاتية. على سبيل المثال، قد تعمل الحكومات على تقديم حوافز ضريبية أو دعم مالي مباشر للشركات التي تستخدم التمويل الإسلامي.

1–آفاق تطوير التمويل الإسلامي". مجلة المالية الدولية، العدد 12، 2018، ص51.

2–رياض، محمّد. إدارة التمويل الإسلامي في المشاريع المقاولاتية. دار الفكر العربي، مصر، 2020، ص88.

ثالثا – آفاق تطوير التمويل الإسلامي لدعم المشاريع المقاولاتية:

إن التطوير المستمر للتمويل الإسلامي يشكّل أحد العناصر الحاسمة لدعمه للمشاريع المقاولاتية بشكل فعّال. ولتحقيق ذلك، يمكن تبني العديد من الآفاق والممارسات التي ستسهم في تعزيز قدرة التمويل الإسلامي على التوسع وتحقيق تأثير إيجابي في هذا المجال [1].

1– تطوير أدوات جديدة في التمويل الإسلامي:

من أبرز الآفاق المستقبلية لتطوير التمويل الإسلامي هو إنشاء وتطوير أدوات مالية جديدة تلائم الاحتياجات المتزايدة للمشاريع المقاولاتية. وتشمل هذه الأدوات:

–الصكوك الاجتماعية: والتي يمكن أن تستخدم لتمويل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي، مثل المشاريع البيئية أو المشروعات التي تركز على التعليم والصحة[2].

–التمويل الجماعي عبر الشبكات الرقمية: تتيح هذه التقنية لرواد الأعمال الحصول على التمويل من خلال منصات إلكترونية مرنة تلتزم بالشريعة الإسلامية، حيث يتم تجميع الأموال من عدد كبير من الأفراد عبر الإنترنت مع المشاركة في العوائد.

2– تعزيز الوعي المالي والتعليم حول التمويل الإسلامي:

من أجل زيادة استخدام التمويل الإسلامي في دعم المشاريع المقاولاتية، يجب العمل على تعزيز الوعي والتعليم المالي في المجتمع حول هذه الأدوات. يتطلب ذلك:

–إقامة ورش تدريبية وبرامج توعية: يستفيد رواد الأعمال من خلال هذه البرامج من معرفة كيفية استخدام أدوات التمويل الإسلامي وتطبيقها في مشاريعهم.

–توفير برامج تعليمية متخصصة: تشمل هذه البرامج التدريب على كيفية إجراء المعاملات المالية وفقًا للمعايير الشرعية في القطاع المقاولاتي[3].

3– تحفيز الابتكار في استخدام التقنيات المالية:

من المتوقع أن يساعد الابتكار التكنولوجي في تحسين وتعزيز فعالية أدوات التمويل الإسلامي للمشاريع المقاولاتية. يتمثل ذلك في:

1–ناصر، سعيد. "آفاق تطوير التمويل الإسلامي". مجلة المالية الدولية، العدد 12، 2018، ص51.

2–محمود، جمال. "التنمية الاقتصادية في المشاريع الصغيرة عبر التمويل الإسلامي". مجلة التنمية المستدامة، العدد2020ص50.

3–يوسف، منصور. "التمويل الإسلامي وأثره على الاقتصاد المحلي". المجلة المالية، العدد 15، 2021، ص64.

استخدام البلوك تشين: لتأمين المعاملات المالية الإسلامية، وتوفير شفافيتها وكفاءتها.

–التمويل الرقمي: يمكن أن يساعد التمويل الرقمي في تسريع وصول المشاريع المقاولاتية إلى مصادر التمويل، مع ضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية[1].

4- التشجيع على تبني نماذج التمويل الإسلامي في الدول النامية:

العديد من الدول النامية التي تعتمد على التمويل التقليدي قد تفتقر إلى الأدوات اللازمة لتمويل مشاريعها المقاولاتية. لذا، من المهم العمل على تشجيع هذه الدول على تبني نماذج التمويل الإسلامي من خلال:

–إنشاء مؤسسات مالية إسلامية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة: مثل الصناديق الاستثمارية الإسلامية التي تستهدف المشاريع الصغيرة [2].

–توفير حوافز ضريبية وتشريعات مالية داعمة: لدعم المبادرات التي تستخدم التمويل الإسلامي وتوسيع نطاق استخدامه في قطاع المقاولات.

5- تعزيز الشراكة بين المؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الحكومية

يمكن تعزيز الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، مما يسهم في توفير بيئة تنظيمية تساعد على تيسير استخدام أدوات التمويل الإسلامي في دعم المشاريع المقاولاتية. تشمل هذه الآفاق:

– التعاون بين المؤسسات الحكومية والبنوك الإسلامية: لتوفير تمويلات مرنة للمشاريع التي تتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

–تطوير إطار تنظيمي داعم: يتضمن تشريعات تحفز الاستثمار في المشاريع التي تستخدم التمويل الإسلامي كآلية رئيسية في تمويلها [3].

في الختام، إن آفاق تطوير التمويل الإسلامي لدعم المشاريع المقاولاتية تتمثل في توسيع الأدوات المالية المتاحة، تعزيز التعليم والوعي حول هذه الأدوات، وتشجيع التعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة في الاقتصاد، مما يساهم في تمويل المشاريع بشكل يتماشى مع المعايير الشرعية ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام[4].

1-محمود، جمال. "التنمية الاقتصادية في المشاريع الصغيرة عبر التمويل الإسلامي". مجلة التنمية المستدامة، العدد6 2020. ص50.

2-ناصر، سعيد. "آفاق تطوير التمويل الإسلامي". مجلة المالية الدولية، العدد 12، 2018، ص51.

3-حسن، أحمد. "البنوك الإسلامية ودورها في دعم رواد الأعمال". مجلة التمويل الدولي، العدد 13، 2020، ص39.

4-يوسف، منصور. "التمويل الإسلامي وأثره على الاقتصاد المحلي". المجلة المالية، العدد 15، 2021، ص64.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، تم استعراض دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع المقاولاتية، مع التركيز على كيفية توفير هذا النوع من التمويل بديلًا حيويًا وملائمًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. بداية، تم التأكيد على أهمية التمويل الإسلامي باعتباره آلية داعمة للمشاريع المقاولاتية، نظرًا لقدرته على توفير رأس المال وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر الفوائد الربوية وتعزز الشراكة والمشاركة في المخاطر بين الأطراف المتعاملة.

كما تم استعراض نماذج ناجحة لتطبيق التمويل الإسلامي في المشاريع، مما يسلط الضوء على مدى فعالية هذا النوع من التمويل في تحقيق الاستدامة والنجاح في مختلف البيئات الاقتصادية. في هذا السياق، أعطيت أمثلة على تجارب ناجحة لدول ومؤسسات مالية استخدمت أدوات مثل المرابحة،

المشاركة، والصكوك لدعم المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة، ونجحت في تحقيق تطور ملحوظ في هذه المشاريع.

من جانب آخر، تم التأكيد على دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم رواد الأعمال من خلال تقديم الحلول التمويلية المبتكرة، مثل التمويل الجماعي والصكوك، فضلًا عن دورها في توفير بيئة تشريعية ومؤسساتية تعزز من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع.

وفيما يتعلق بالمقارنة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، تبيّن أن التمويل الإسلامي يوفر مزايا كبيرة، لا سيما من حيث تجنب الفوائد الربوية وتعزيز العدالة والشراكة في الأرباح والخسائر، مما يسهم في استدامة المشاريع على المدى الطويل. كما تم الإشارة إلى التحديات التي يواجهها تطبيق التمويل الإسلامي في مجال المقاولاتية، مثل غياب التشريعات المتوافقة والتحديات الاقتصادية.

ختامًا، يتجلى في هذا الفصل أن التمويل الإسلامي يمثل أداة واعدة وفعّالة في دعم المشاريع المقاولاتية، مع التركيز على آفاق تطوير أدوات التمويل لتوسيع نطاق استخدامها في المستقبل. وهذا يتطلب التعاون بين المؤسسات المالية، الحكومات، والمجتمع المدني لخلق بيئة تنظيمية وتشريعية ملائمة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة عين تيموشنت

تمهيد :

في ظل التحديات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، أصبح من الضروري البحث عن آليات تمويل بديلة أكثر فعالية ملاءمة لطبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مجال دعم المشاريع المقاولاتية التي تُعد محركًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة وخلق مناصب الشغل. وفي هذا السياق، برز التمويل الإسلامي كخيار استراتيجي يُمكن أن يُساهم في تلبية حاجيات أصحاب المشاريع، من خلال تقديم صيغ تمويل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذات طابع تشاركي يُقلل من أعباء التمويل التقليدي.

وبعد أن تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري لمفاهيم التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، بالإضافة إلى الأسس العامة للمشاريع المقاولاتية، يأتي هذا الفصل لتجسيد الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية لحالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) – وكالة عين تيموشنت – مع الإشارة إلى وكالة بنك الجزائر الخارجي بنفس الولاية، كمثالين على مؤسسات بنكية تنشط في مجال تمويل المشاريع الاقتصادية، وتسعى إلى تقديم خدمات متنوعة تتماشى مع احتياجات السوق.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم نظرة شاملة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال التطرق إلى نشأته، هيكله التنظيمي، مبادئه، مهامه، والخدمات التي يقدمها، مع التركيز على مدى تبني هذا البنك لآليات التمويل الإسلامي في دعمه للمشاريع المقاولاتية. كما سيتم التطرق إلى بعض المؤشرات العملية التي تسمح لنا بفهم مدى مساهمة هذا النوع من التمويل في تحقيق التنمية المحلية وتوفير بدائل حقيقية للتمويل التقليدي.

من خلال هذه الدراسة، نحاول استكشاف واقع التمويل الإسلامي على المستوى المحلي، وتقييم مدى جاهزية البنوك الجزائرية لاعتماد هذا النموذج التمويلي في دعم روح المبادرة و المقاولاتية، بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية الراهنة التي تعرفها البلاد.

المبحث الأول : بنك الفلاحة و التنمية الريفية و تجربة الشباك الإسلامي

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) أطلق تجربة "الشباك الإسلامي" كجزء من استراتيجيته لتقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف توسيع الشمول المالي وجذب شرائح جديدة من العملاء الذين يفضلون التعامل المالي الحلال.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة و التمية الريفية لوكالة عين تموشنت

أولا– نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت:

تم إنشاء وكالة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 ، و تم تخصيصه للقطاع الفلاحي ومن مهامه تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، وكل الأنشطة الممهدة أو المتممة للزراعة ، و كذلك الصناعات الزراعية الحرف التقليدية في الأرياف، كذلك المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف ، أيا كان نوع نشاطها إذ أن عضو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي وأنشطة المختلفة في الريف وكذلك بقصد تطوير الريف والإنتاج الغذائي على الصعيد الوطني، وتكون تمويلاته للقطاع الفلاحي لكي تصل الوكالة إلى هدفها المنشود، نحاول تحقيق رغبة الزبائن بإرضائهم.

الوكالة هي ممثل للبنك، فهي تربط هيئة مباشرة بين البنك والمتعاملين معه، وهي المسؤول الأول عن القيام بالوظائف المصرفية مباشرة مع المتعاملين. تتمتع الوكالة بقوانين التسيير المحددة والمسموح بها، وهي تشكل صورة بنك والتي تضمن تطور مردودية رأسمالها التجاري.

تتميز الوكالة بميزة التفاؤل حيث تحاول استقطاب أكبر عدد من الزبائن إلى صناديقها، وذلك عن طريق وضع لإمكانياتها ومنتجاتها مع علاقاتها، مع الأخذ بعين الاعتبار خطورة الخزينة والمردودية وتحقيق كل العمليات الخاصة بالزبائن.

قام بنك BADRبإعداد العديد من البرامج والتسهيلات حول إجراءات التمويل من خلال مشاركة هذا الأخير في الكثير من البرامج الحكومية سواء تلك المتعلقة بالقطاع الفلاحين كمشاركته في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي سطر في 18 جويلية 2002 بمساعدة أطراف عديدة كالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز والصندوق الوطني للتعاقدية الفلاحية حيث تمثل دورة في منح قروض للفلاحين المستفيدين من هذا المخطط.

ثانيا– أهداف ومهام وكالة عين تموشنت:

.1- أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة للتطور التجاري وذلك بإدخال.

تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق.

-التوسع ونشر الشبكة والاقتراب من الزبائن وكذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية والأخذ بالمشاركة على الصعيد الوطني والخارجي.

- تحسين أنظمة المعلومات والوسائل التقنية.

- تقديم الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات

- تقوية نظام المراقبة داخل كل المديريات التابعة للبلاد.

2- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أدى توسيع فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى توسيع وظائفه ومهامه ويمكن تلخيص هذه المهام فيما يلي:

- يقوم بكل الأنشطة الممهدة للزراعة والصناعة الزراعية.

- يمول المشاريع الزراعية المختلفة.

- يساهم في تطبيق المخططات الفلاحية.

- تنفيذ سياسة الائتمان القصيرة الأجل وفقا للقواعد الضابطة للمجال المصرفي.

- تمويل عمليات التجارة الخارجية.

- تسديد واستلام المدفوعات عن طريق الشبكات أو التحويلات؛ بالإضافة إلى باقي العمليات الأخرى للبنك.

- قبول كل الأوراق التجارية المتمثلة في المداخل السنوية والأوراق المالية المصدرة من طرف الخزينة العمومية وبصفة عامة كل التزام ذو مدة محدودة قابل للتحويل بأمر ناجم عن عمليات صناعية و زراعية وتجارية.

-يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص (مادي أو معنوي).

- يساهم في جمع الادخار الوطني.

- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراع.

ثالثا- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR):

الشكل01: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة عين تموشنت –

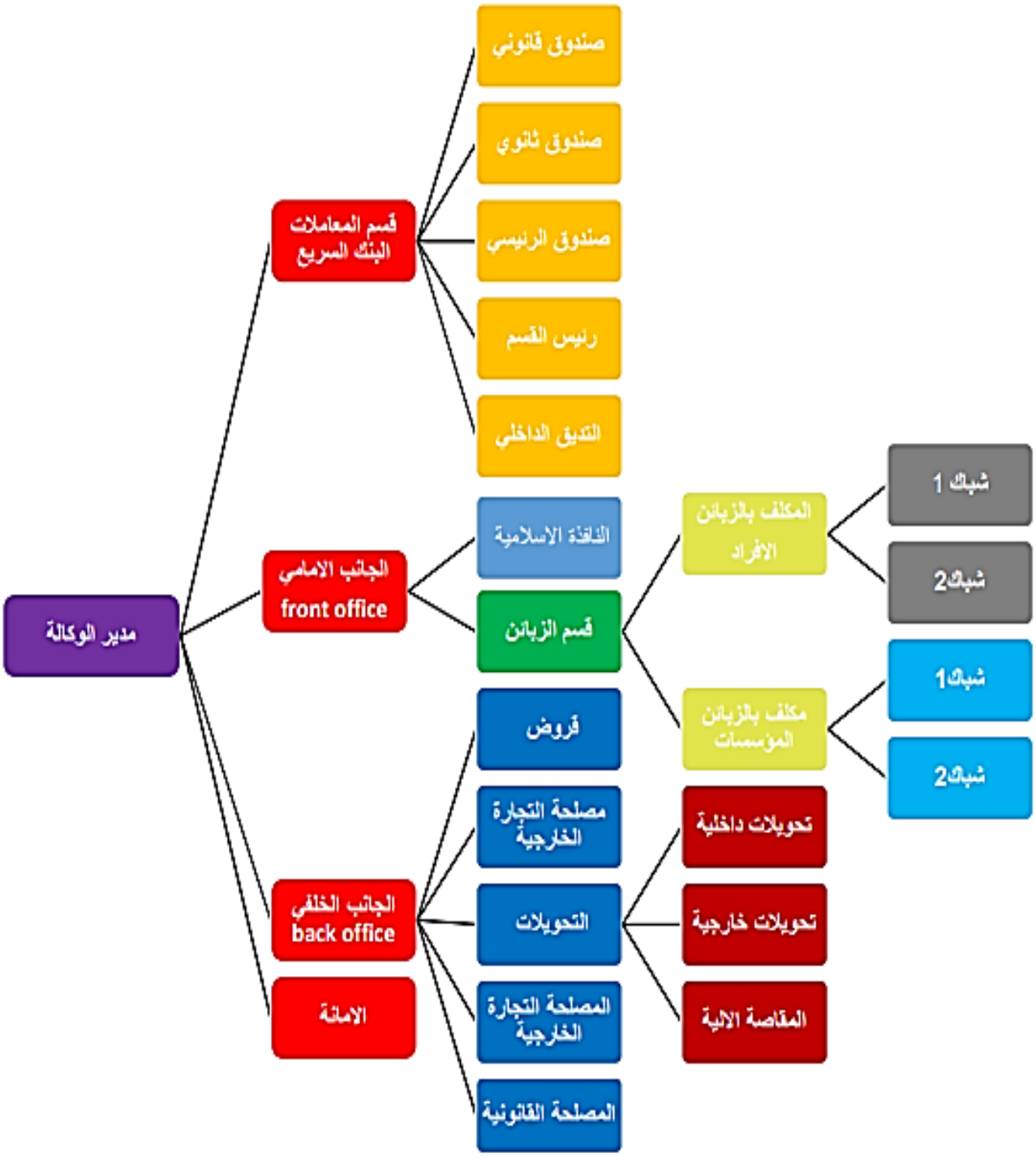

المصدر : ملفات المقدمة من الوكالة

المطلب الثاني: عرض شباك الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة عين تموشنت

تم اطلاق شباك الصيرفة الإسلامية بتاريخ 11 أكتوبر 2021 على مستوى وكالة عين تموشنت في اطار قانون 20-02 الذي يحدد آليات سيرورة النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية بتحقيق استقلاليتها التامة عن البنك التقليدي، وهذا تحت اشراف المديرية العامة للبنك وفق مطابقته لتوصيات الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية من خلاله يتم تقديم باقة تتكون حالياً من 10 منتج إسلامي من موارد وتمويلات، وهذا يهدف استقطاب مختلف فئات المجتمع الذي كان لها عزوف عن التعامل مع البنك التقليدي وكذا استقطاب الكتلة النقدية التي تنشط خارج الدائرة البنكية وتم الحصول على شهادة المطابقة الشرعية .

أولا– الإطار القانوني والتنظيمي:

-بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20-01 المؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن لإنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

-بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولا سيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخ في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات الصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرق البنوك والمؤسسات المالية، ولا سيما في مادتها الثانية.

– بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف بنك الجزائر الخارجي.

بعد مراجعة الملف الذي يتضمن اتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للاقتناء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 15 رمضان 1442الموافق ل 27 أبريل 2021، وهو ملف يتضمن اتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لشباك الصيرفة الإسلامية.

الشكل رقم (02): الإطار القانوني والتنظيمي للشبابيك الإسلامية

الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض

نظام بنك الجزائر 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية

المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية

المصدر: المعلومات المقدمة من طرف البنك

ثانيا– حسابات وصيغ التمويل الإسلامية المتاحة في الشباك وكالة عين تموشنت.

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم الحسابات والمنتجات التمويلية التي تقدمها النوافذ الإسلامية في وكالة عين تموشنت.

1– الحسابات المتاحة في شباك الصيرفة الإسلامية وكالة عين تموشنت.

أ– حساب التوفير الاسلامي (CPTS EPARGNES ISLAMIQUE):

هو حساب يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، يحتوي على أموال أوكلها الافراد إلى البنك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية، يمكنكم الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح فحساب التوفير الإسلامي يقوم بفتح حساب للأشخاص (الافراد) من جنسية جزائرية سواء كانوا مقيمين او غير مقيمين.

إن حساب التوفير الإسلامي يعتمد على مبدأ المضاربة والتي تنص على تقاسم الأرباح وكذا الخسائر، بحيث تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي في نهاية السنة المالية المحاسبية بأرباح وذلك وفقا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقا، حيث أن حساب التوفير الإسلامي يتيح لكم بدون أرباح إذخار اموالكم بأمان دون أي زيادة ومتاح في كل وقت.

ب- الحساب الجاري الإسلامي COMPT COURANT ISLAMIQUE:

الحساب الجاري الإسلامي لبنك الجزائر الخارجي يمكنكم أنتم المتعاملين الاقتصاديين (تجار، مهنيين، مؤسسات) من إدارة معاملاتكم البنكية المعتادة، تلقي الودائع، دفع مختلف التزاماتكم دون قيود، وبكل أريحية.

- **العمليات المسجلة في هذا الحساب:**

- الإيداع والسحب؛
- التحويلات الواردة أو الصادرة؛
- تحصيل البنك للأوراق التجارية؛
- تحصيل المبالغ المستحقة وغيرها من الرسوم والعمولات؛
- أي معاملة أخرى تخضع للأحكام القانونية للبنك؛

- **الوثائق الآزمة لفتح الحساب:**

- نسخة من السجل التجاري؛
- نسخة من النظام الأساسي للمؤسسة؛
- نسخة من رقم تحديد الهوية الضريبية ورقم التعريف الاحصائي؛
- نسخة من بطاقة الهوية الوطنية للمخولين بالتوقيع (المسيرين)؛
- نسخة من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية التي نشرت تأسيس الشركة وأي تغييرات (BOAL)
- شهادة ميلاد الأشخاص الموقعين (المسيرين)؛
- وثيقة إثبات مكان إقامة الموقعين (المسيرين)؛

ج- حساب "أشبال" :

حساب "أشبال" هو حساب توفير إسلامي مخصص للأطفال والشباب دون سن 19 عاما، يفتح تحت إشراف ولي الأمر القانوني، ويهدف إلى غرس ثقافة الادخار والوعي المالي لدى الأجيال الصغيرة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- **شروط فتح الحساب:**

- يحق لكل شخص طبيعي عمره أقل من 19 عاما فتح حساب "أشبال"، ويكون ممثلاً بولي أمره القانوني.
- يجب تقديم بطاقة الهوية الوطنية سارية المفعول للولي القانوني، بالإضافة إلى وثيقة رسمية تثبت مكان إقامته.

- **الهدف من الحساب:**

- تعزيز الشمول المالي بين الفئات الصغيرة في السن.

- توفير منتج ادخاري متوافق مع الشريعة الإسلامية يناسب احتياجات الأطفال والشباب.
- تمكين الأسر من تعليم أبنائهم مبادئ الادخار والتخطيط المالي منذ الصغر

د- حساب الصك الإسلامي "استثماري:"

هو حساب مخصص لتوظيف الأموال لفترة محددة تتراوح بين شهر واحد وخمس سنوات، يتيح للعميل استثمار أمواله وفق شروط متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع إمكانية تحقيق عوائد مالية من خلال أدوات استثمارية مثل سندات الصندوق (القسائم النقدية)

- **شروط الاستفادة:**

- فتح الحساب يتم بسهولة عبر شبكة وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- يمكن متابعة الحساب وإدارته من خلال الخدمات الإلكترونية للبنك.
- للاستفسار عن تفاصيل وشروط الحساب، يُنصح بزيارة أقرب وكالة للبنك أو التواصل مع خدمة العملاء.

- **الأهداف والاستخدامات:**

- تمكين الأفراد والمؤسسات من استثمار أموالهم بطريقة شرعية وآمنة.
- دعم المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي والاقتصاد الوطني.
- توفير بدائل استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بعيدا عن المضاربات غير الشرعية

الجدول 01: عدد الحسابات الإسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية (2022-2024)

السنة / الحساب	2022	2023	2024
حساب التوفير الاسلامي	29	70	96
الحساب الجاري الإسلامي	10	66	79
حساب "أشبال"	45	51	60
حساب الصك الإسلامي "استثماري"	61	78	35
المجموع	145	265	270

المصدر: البيانات المقدمة من البنك

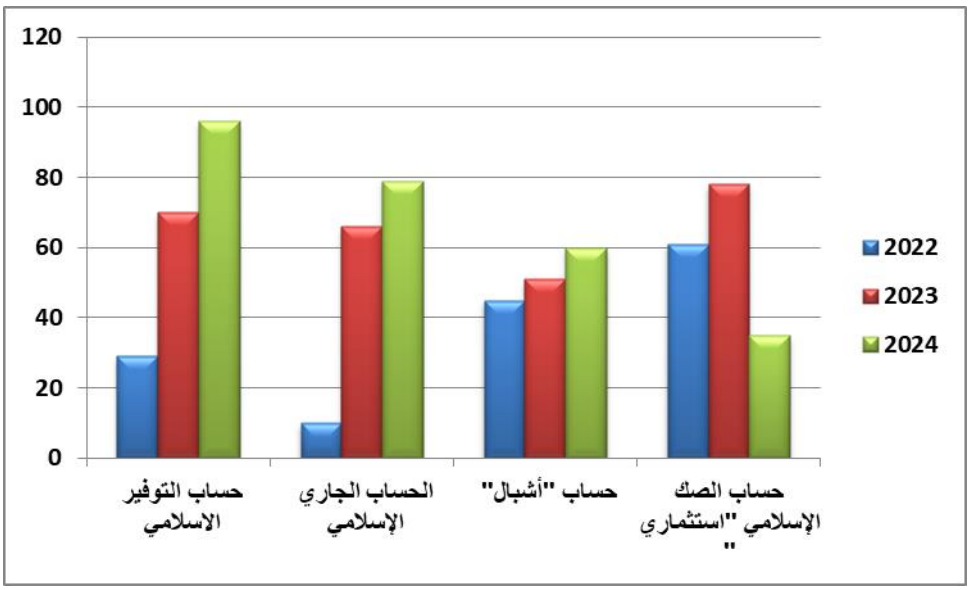

يعرض الجدول و الشكل أعلاه تطور عدد الحسابات الإسلامية المفتوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات 2022، 2023، و2024، موزعة على أربعة أنواع رئيسية من الحسابات: حساب التوفير الإسلامي، الحساب الجاري الإسلامي، حساب "أشبال"، وحساب الصك الإسلامي "استثماري"، بالإضافة إلى المجموع السنوي.و من خلال قراءتنا للبيانات في الجدول لاحظنا ما يلي:

- نمو ملحوظ في معظم الحسابات:

هناك زيادة واضحة في عدد حسابات التوفير الإسلامي والحسابات الجارية الإسلامية بين 2022 و2024.

- حساب التوفير الإسلامي ارتفع من 29 إلى 96 حسابا، أي أكثر من ثلاثة أضعاف خلال ثلاث سنوات.
- الحساب الجاري الإسلامي شهد قفزة كبيرة من 10 حسابات فقط في 2022 إلى 79 حسابا في 2024.
- حساب الصك الإسلامي "استثماري".

يلاحظ أن هذا الحساب شهد ارتفاعًا من 61 في 2022 إلى 78 في 2023، ثم تراجعا إلى 35 في 2024. هذا الانخفاض قد يشير إلى تغيّر في توجهات العملاء أو ظهور منتجات استثمارية أخرى أكثر جاذبية.

- المجموع السنوي:

المجموع الكلي للحسابات الإسلامية ارتفع بشكل كبير من 145 في 2022 إلى 265 في 2023، ثم استقر تقريبا في 2024 عند 270، ما يدل على استقرار نسبي في وتيرة فتح الحسابات الجديدة بعد فترة نمو سريعة.

جدول 02 :حجم الإيداع (الودائع الإسلامية) في بنك الفلاحة و التنمية الريفية(2022-2024)

السنة	حجم الإيداع (دج)	النسبة
2022	135129529,73	%27
2023	188945402,30	%39
2024	164620689,70	%34

المصدر: البيانات المقدمة من البنك

من خلال الجدول نلاحظ نمو متزايد في حجم الودائع الإسلامية بنسبة تقارب 40% سنة 2023، مما يعكس إقبالا متزايدا على المنتجات الإسلامية في البنك خلال هذه الفترة. نتيجة الحملات التسويقية الناجحة و زيادة ثقة العملاء في المنتجات الإسلامية، أو توسع شبكة الشبابيك الإسلامية في البنك.

بالمقابل شهدت الودائع الإسلامية تراجعا بنسبة تقارب 13% في 2024 مقارنة بـ2023، ما يشير إلى تحديات أو تغيرات في السوق أو سلوك العملاء.(ظهور منافسة من بنوك أخرى أو منتجات بديلة)

2- صيغ التمويل المتاحة في شباك الصيرفة الإسلامية وكالة عين تموشنت:

يقدم الشباك الإسلامي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) أكثر من 12 منتجا تمويليا وخدميا متوافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية، تستهدف الأفراد والمؤسسات، خاصة في القطاع الفلاحي و المقاولاتي، هذه الصيغ تخضع لمراقبة المجلس الإسلامي الأعلى وتوجيهاته، وتشمل:

أ- المرابحة:

هي صيغة تمويل شائعة تعتمد على شراء البنك للسلعة ثم بيعها للعميل بهامش ربح معلوم ومتفق عليه تستخدم لتمويل شراء المعدات، المواد الأولية، وسائل النقل، وغيرها من الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية، وتشمل تمويلات مثل:

- **مرابحة غلتي (لتمويل الإنتاج الزراعي):**

هي تمويل يُقدم للمزارعين أو التعاونيات الزراعية لشراء المدخلات الزراعية (بذور، أسمدة، معدات ري، وقود، إلخ) عن طريق:

- طلب العميل (الآمر بالشراء) يحدد احتياجاته من المدخلات.
- شراء البنك للسلع :يشتريها البنك نقدا من السوق.
- بيعها للعميل بثمن مؤجل :يضاف هامش ربح متفق عليه، ويسدد على أقساط تناسب دورة الإنتاج الفلاحين.

- **مرابحة تصدير:**

مرابحة التصدير هي صيغة تمويل إسلامية تهدف إلى دعم المصدرين (الأفراد أو الشركات) من خلال توفير رأس المال اللازم لشراء أو تصنيع البضائع المخصصة للتصدير، وفقا لشروط المرابحة الشرعي.

- **مرابحة مواد أولية:**

مرابحة المواد الأولية هي صيغة تمويل إسلامية تتيح للشركات أو الأفراد شراء مواد خام أو مدخلات إنتاجية) مثل الحبوب، المعادن، البتروكيماويات، الأعلاف، وغيرها) عبر آلية المرابحة الشرعية، دون اللجوء إلى القروض الربوية.

- **مرابحة إنتاج فلاحي:**

مرابحة الإنتاج الفلاحي هي صيغة تمويل إسلامية تهدف إلى تمويل المزارعين لشراء مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني (مثل البذور، الأسمدة، الآلات، الأعلاف، الأدوية البيطرية) عبر آلية المرابحة الشرعية، مع مراعاة خصوصية القطاع الزراعي.

- **مرابحة تجهيزات مهنية:**

مرابحة التجهيزات المهنية هي صيغة تمويل إسلامية تهدف إلى تمكين المهنيين وأصحاب المشاريع من شراء المعدات والأدوات اللازمة لمزاولة نشاطهم (مثل آلات الصناعة، معدات النقل، الأدوات الطبية، أجهزة المطاعم، وغيرها) عبر آلية المرابحة الشرعية، دون اللجوء إلى القروض الربوية.

- **المشاركة المتناقصة (المشاركة)**

تتمثل في مشاركة البنك مع العميل في تمويل مشروع أو شراء أصل، ثم تقاسم الأرباح أو الخسائر حسب النسبة المتفق عليها، مع استعادة العميل تدريجيا لحصص البنك.

التطبيقات :تمويل المشاريع الزراعية، إنشاء المزارع، أو تطوير البنية التحتية الريفية.

- **الإجارة (التأجير التمويلي)**

تأجير أصول (مثل معدات زراعية أو مباني) من البنك لفترة محددة مع خيار تملكها في النهاية و هي نوعان:

  - إجارة تشغيلية :تأجير دون وعد بالتملك.
  - إجارة منتهية بالتمليك :تأجير مع وعد ببيع الأصل للعميل في نهاية المدة

- **السلم (التمويل الزراعي المسبق):**

تمويل مسبق للمزارعين لشراء مدخلات الإنتاج (بذور، أسمدة) مقابل تسليم محاصيل مستقبلية بمواصفات محددة مع تحديد نوع المحصول وموعد التسليم والسعر مسبقا.

- **المزارعة / المساقاة:**

  - المزارعة :اتفاق بين البنك والعميل (المزارع) على زراعة أرض البنك مقابل نسبة من المحصول.
  - لمساقاة :تمويل زراعة أشجار (مثل النخيل) ورعايتها حتى الإثمار، مع تقاسم المحصول.

- **الاستصناع:**

تمويل لتصنيع أو بناء أصول (مثل البيوت البلاستيكية أو مخازن) حسب مواصفات العميل، مع سداد ثمنها على دفعات.

المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي للمشاريع المقاولاتية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نظرا لأهمية المشاريع المقاولاتية والدور الذي تلعبه في النهوض بالاقتصاد الوطني، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يهتم بتمويل هذا النوع من المشاريع بأحجامها المختلفة وتصنيفاتها (المصغرة، الصغيرة، المتوسطة)، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: طبيعة و حجم تمويلات المشاريع في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يصنف الشباك الإسلامي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية المشاريع الطالبة للتمويل وفق المعيار و الحجم مشاريع كبيرة، متوسطة وأخرى صغيرة، وهذا ما سيتم تبيانه في الجدول الموالي الذي يوضح توزيع كل نوع من هذه المشاريع :

جدول03 : عدد وطبيعة المشاريع الممولة من الشباك الإسلامي في بنك BADR (2022-2024)

طبيعة المؤسسة (المقاولة) الممولة	عدد التمويلات
مصغرة	05
صغيرة	02
متوسطة	1
كبيرة	-

الشكل03 : نسبة التمويلات المقدمة من الشباك الإسلامي في البنك حسب طبيعة المؤسسة

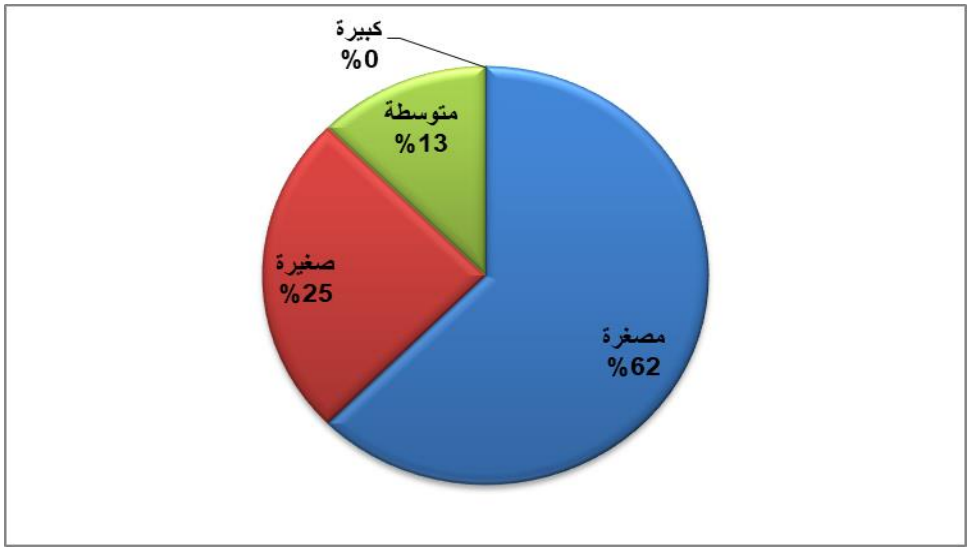

المصدر: البيانات المقدمة من البنك

يمكن تحليل بيانات الجدول و الشكل أعلاه كما يلي :

- تم تمويل 5 مشاريع مصغرة، وهي تمثل النسبة الأكبر (62%) من إجمالي التمويلات. و يدل ذلك على توجه البنك لدعم المؤسسات الناشئة والمبادرات الصغيرة، وهو ما يتماشى مع أهداف الشمول المالي وتشجيع ريادة الأعمال.
- تم تمويل 2 مشروعين صغيرين : هذا العدد أقل من المشاريع المصغرة، لكنه يؤكد وجود اهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة التي بدأت تتوسع أو تملك قاعدة نشاط أكبر من المصغرة.
- تم تمويل مشروع واحد متوسط فقط: و هو ما يوضح بأن التمويل الإسلامي في البنك لا يزال يركز بشكل أساسي على المشاريع الأصغر حجما، مع وجود محدود للتمويلات المتوسطة.
- لم يتم تسجيل أي تمويل للمشاريع الكبيرة عبر الشباك الإسلامي خلال الفترة المدروسة.و يعود ذلك إلى أن المشاريع الكبيرة غالبا ما تتوجه للتمويل التقليدي أو تحتاج إلى مبالغ تمويلية ضخمة تتجاوز ما توفره الشبابيك الإسلامية حاليا أو أن البنك يفضل توجيه التمويل الإسلامي لدعم النسيج المقاولاتي الصغير والمتوسط.

الجدول04 : عدد التمويلات الإسلامية المقدمة حسب النوع في بنك BADR (2022-2024)

صيغة التمويل	عدد التمويلات	النسبة
مرابحة	**6**	%75
إجارة	**2**	%25
مشاركة	-	%00
مضاربة	-	%00
سلم	-	%00
إستصناع	-	%00
المساقاة – المزارعة	-	%00

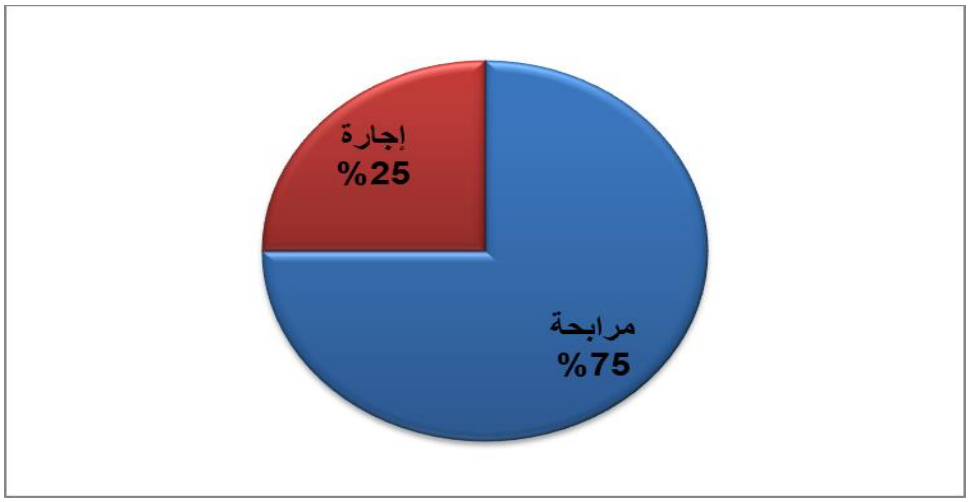

المصدر: البيانات المقدمة من البنك

يمكن تحليل بيانات الجدول و الشكل أعلاه كما يلي :

- تمثل تمويلات المرابحة 75% من إجمالي التمويلات الإسلامية المقدمة، ما يدل على أن هذه الصيغة هي الأكثر طلباً وتطبيقاً في بنك BADR خلال الفترة المدروسة.

و هذا يعكس كذلك توجه البنك نحو تمويلات واضحة وسهلة التطبيق، إذ تعتبر المرابحة الأكثر شيوعاً في الصيرفة الإسلامية الجزائرية لتمويل السلع، المعدات، و وسائل النقل.

- الإجارة تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 25% من التمويلات، وهي نسبة أقل بكثير من المرابحة لكنها تعكس بداية اعتماد البنك على هذه الصيغة في بعض العمليات التمويلية، حيث بدأت تبرز كمنتج جديد في البنك، خاصة لتمويل الأصول الثابتة، مع خطط لتوسيعها مستقبلاً.

هذا الغياب يُظهر أن البنك لم يفعّل بعد هذه الصيغ، إما بسبب ضعف الطلب عليها، أو لصعوبة تطبيقها عمليًا في السوق الجزائرية، أو لاعتبارات تنظيمية وشرعية.

- لم تسجل أي تمويلات بصيغ المشاركة، المضاربة، السلم، الاستصناع أو المساقات/المزارعة، ما يشير إلى أن البنك لم يبدأ فعليا في تسويق أو تفعيل هذه الصيغ، بسبب ضعف الطلب عليها جدا في السوق المحلية أو لصعوبة تطبيقها عمليًا في السوق الجزائرية، أو لاعتبارات تنظيمية وشرعية.

الجدول05 : حجم التمويلات الإسلامية المقدمة حسب النوع في بنك BADR (2022–2024)

صيغة التمويل	حجم التمويلات (دج)
مرابحة	140021000.00
إجارة	3500525.00
مشاركة	00
مضاربة	00
سلم	00
إستصناع	00
المساقاة – المزارعة	00

المصدر: البيانات المقدمة من البنك

يمكن تحليل بيانات الجدول أعلاه كما يلي :

- الاعتماد شبه الكلي على المرابحة والإجارة يعكس واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث يفضل العملاء والبنوك الصيغ المباشرة والواضحة من حيث الإجراءات والضمانات.

- رغم توفر أكثر من 12 منتجا إسلاميا في BADR ، إلا أن التطبيق الفعلي يظل محدودًا لصيغتين فقط، ما يشير إلى الحاجة لتطوير آليات تسويق وتبسيط إجراءات باقي الصيغ.
- هذا النمط ليس خاصا ببنك BADR فقط، بل يعكس واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر عموما، حيث تهيمن المرابحة والإجارة، بينما تبقى الصيغ الاستثمارية (مشاركة، مضاربة، سلم، استصناع) محدودة التطبيق بسبب تعقيداتها أو ضعف الإقبال عليها.

إذن الجدول يظهر أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد بشكل شبه حصري على صيغتي المرابحة والإجارة في تمويلاته الإسلامية (75% مرابحة، 25% إجارة)، مع غياب تام لباقي الصيغ الاستثمارية والفلاحية. هذا الواقع يتطلب من البنك العمل على تطوير وتفعيل منتجات تمويلية جديدة لتوسيع قاعدة المستفيدين ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة المشاريع المقاولاتية.

المطلب الثاني :التحديات التي تواجه الشباك الإسلامي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

1- القانون التجاري الجزائري :

يعتبر من أهم الإشكالات في هذا الإطار، وهو عدم تناول القانون الجزائري للمنتجات الصيرفة الإسلامية من حيث شروطها، حقوق وواجبات أطراف العقود العقوبات في حالة التعدي والتقصير.

2- قانون النقد والقرض:

إن أهم تحدي قانوني هو وجوب الالتزام بقانون النقد و القرض الجزائري و المبين على أسس تقليدية ربوية، وفي هذا الاطار فقد ذكر النظام 20-02 صراحة أن البنوك لابد أن تلتزم بقانون النقد و القرض، و الذي وضع على مقاس البنوك التقليدية ولم يراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، فعلى سبيل المثال، من المعروف أن بعض صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على أساس المشاركة تحتاج لمساهمة البنك في الشركات و المؤسسات، لكن جاء في قانون النقد و القرض ما يتعارض في الظاهر مع فكرة المساهمة في الشركات و المؤسسات، حيث نص الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض المادة 74: (يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تتخذ مساهمات وتحوزها، ولا يجوز أن تتعدى هذه المساهمات بالنسبة للبنوك الحدود التي رسمها مجلس النقد و القرض).

3-تحديات النظم المالية والرقابية:

يشرف على عمل الوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تموشنت، الذي به النافذة الإسلامية، أجهزة رقابية وتنظيمية، تسيرها القوانين التي يشرف عليها بنك الجزائر.

ومن بين المعوقات التي تأثر على عمل النافذة الإسلامية نذكر ما يلي:

أ- إستعمال نسبة الاحتياطي القانوني:

عند استعمال البنك المركزي لنسبة الاحتياطي القانوني كسياسة نقدية فإن المصارف الإسلامية والشبابيك الإسلامية لا تتمكن من الاستفادة من الفوائد التي يمنحها على هذه الاحتياطات، فهي تؤدي الى تقليص قدرات المصرف الإسلامي من المال غير الحصول على عوائد عليه وبالتالي تعطل جزء من استثمارات البنوك والشبابيك الإسلامية، وبالتالي التأثير على مداخله وأرباحه.

ب- استعمال سعر إعادة الخصم:

تسمح سياسة سعر إعادة الخصم للبنوك التقليدية الربوية بالحصول على القروض من البنك المركزي، خاصة عندما تعاني من شح في السيولة، أما بالنسبة للمصارف والشبابيك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة من سياسة سعر الخصم وذلك لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4- قلة الموارد البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي:

تعاني الوكالة من نقص في الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية، سواء من حيث المعرفة الشرعية أو الخبرة المصرفية، مما يؤثر على جودة تقديم الخدمات ومدى فهم العملاء للمنتجات الإسلامية **5- عدم وجود سوق مالي إسلامي وسوق تأمين تكافلي:**

لأن وجود سوق مالي إسلامي يوفر الصكوك الإسلامية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ووجود مؤسسات التأمين التكافلي بشكل عنصراً محوريا في بنية النظام المالي القائم على أسس الشريعة الإسلامية.

6- تحدي القانون الجبائي الجزائري:

شكل القانون الضريبي أهم عقبة أمام التمويل ببعض الصيغ الإسلامية حيث أنه لا يراعي خصوصية بعض صيغ التمويل الإسلامي، ففي حالة التمويل في صيغة المضاربة، يجب المصرف نفسه يدفع الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ضريبة تفرض على أرباح شركة المضاربة، وضريبة على أرباح البنك التي تحتسب فيها أرباح شركة المضاربة، مما يرفع من الأعباء الضريبية للمصرف الإسلامي بفعل مشكل الازدواج الضريبي.

7- ضعف الثقة في الجهاز المصرفي وتفضيل الاكتناز:

يفضل جزء من المجتمع الجزائري الاحتفاظ بالسيولة خارج القنوات الرسمية (الاكتناز)، ويرجع ذلك إلى ضعف الثقة في الجهاز المصرفي بشكل عام، مما يقلل من حجم الودائع الإسلامية.

8- الحاجة إلى التوعية والتسويق:

رغم الإقبال الكبير على الشبابيك الإسلامية في بعض المناطق، إلا أن هناك حاجة لتعزيز التوعية والتثقيف حول مزايا الصيرفة الإسلامية ومنتجاتها لجذب المزيد من العملاء

9- ضعف البنية التكنولوجية:

تعاني بعض فروع البنك من ضعف في البنية التحتية التكنولوجية وشبكة الإنترنت، ما يحد من سرعة وكفاءة تقديم الخدمات الإسلامية للعملاء

خلاصة الفصل :

لقد تمحورت الدراسة التطبيقية حول كيفية تعامل هذه البنوك مع آليات التمويل الإسلامي، ومدى اعتمادها على هذا النمط التمويلي كبديل للتمويل التقليدي في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية، وذلك في ظل التوجه العام نحو تبني صيغ تمويلية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتعزز مناخ الاستثمار المحلي.

وقد تم الاعتماد على مجموعة من الوسائل البحثية لجمع وتحليل المعطيات، سواء من خلال مقابلات مع موظفي البنك، أو من خلال الاطلاع على بعض الوثائق الرسمية والتقارير البنكية التي سمحت بفهم أعمق للواقع العملي للتمويل الإسلامي في محيط الدراسة.

من خلال هذه المعالجة، تبيّن أن:

– تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع الشباك الإسلامي تمثل نموذجاً حديثاً للتحول نحو المصرفية الإسلامية في الجزائر، حيث توفر خدمات ومنتجات مالية متوافقة مع الشريعة، وتعمل على توسيع الشمول المالي من خلال استهداف شرائح جديدة من العملاء. رغم التقدم الملحوظ، تحتاج التجربة إلى دعم تنظيمي وتطوير تقني وبشري لضمان نجاحها واستدامتها

– هناك توجه محتشم نسبيا نحو اعتماد صيغ التمويل الإسلامي، حيث لا تزال البنوك العمومية، وعلى رأسها BADR، في طور التكيّف مع هذا النوع من التمويل، رغم وجود مؤشرات مشجعة ودراسات أولية حول جدواه الاقتصادية والاجتماعية. كما اتضح أن التمويل الإسلامي لا يزال يواجه عدة تحديات على مستوى التنظيم البنكي، الإطار القانوني، والتكوين البشري، مما يعيق تفعيله بشكل كلي وفعال.

من جهة أخرى، أبرزت هذه الدراسة التطبيقية بعض المبادرات التي تعد نماذج إيجابية لتفعيل آليات التمويل الإسلامي في دعم المشاريع المقاولاتية، خاصة لدى الشباب وحاملي أفكار المشاريع، وذلك من خلال صيغ تمويل كالمرابحة و المضاربة والمشاركة.

وعليه، يمكن القول إن الفصل الثاني قدّم رؤية شاملة ومتكاملة تجمع بين التحليل النظري والاستقراء الميداني لواقع التمويل الإسلامي في المؤسسات البنكية الجزائرية، وخصوصاً في ولاية عين تموشنت.

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن التمويل الإسلامي يمثل بديلا واعدا للتمويل التقليدي، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها المؤسسات المصرفية والمشاريع المقاولاتية على حد سواء. فقد أثبتت الصيغ الإسلامية، القائمة على مبادئ الشريعة كالمشاركة والمضاربة والإجارة، فعاليتها في دعم النشاط الاقتصادي دون الوقوع في فخ الربا أو المجازفات غير المحسوبة.

من خلال دراسة الحالة الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR فرع عين تموشنت، تبين أن هناك اهتماما متزايدا بتبني آليات التمويل الإسلامي، غير أن هذا التوجه لا يزال بحاجة إلى دعم هيكلي وتوعوي أكبر، سواء على مستوى الإطار التنظيمي أو من حيث التكوين المهني للكفاءات المصرفية.

➢ **نتائج الدراسة:**

من خلال الدراسة وفحص مختلف جوانب الموضوع يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر قام بتجربة "الشباك الإسلامي" كجزء من توجهه نحو تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف توسيع نطاق الشمول المالي وجذب شرائح جديدة من العملاء الباحثين عن خدمات مالية "حلال"
- ✓ نجاح تجربة الشبابيك الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرهون بمعالجة هذه التحديات، عبر تطوير الإطار القانوني، وتكوين الكفاءات، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الثقة والتوعية المجتمعية بالمنتجات الإسلامية
- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعزز دوره في تمويل المشاريع المقاولاتية من خلال نوافذه الإسلامية التي تقدم صيغ تمويل متنوعة ومتوافقة مع الشريعة، مع تركيز خاص على المرابحة والتمويل قصير ومتوسط الأجل.
- ✓ الصيرفة الإسلامية في البنك في تطور مستمر، مع توسع في المنتجات والخدمات، مما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ هناك نقص واضح في تمويل المؤسسات المتوسطة وانعدام تمويل المؤسسات الكبيرة عبر الشباك الإسلامي، ما قد يشير إلى الحاجة لتطوير منتجات تمويلية إسلامية تلبي احتياجات هذه الفئات أو مراجعة سياسات التمويل المعتمدة
- ✓ الاعتماد شبه الكلي على المرابحة والإجارة يعكس واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث يفضل العملاء والبنوك الصيغ المباشرة والواضحة من حيث الإجراءات والضمانات.
- ✓ التمويل الإسلامي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتركز بشكل شبه كلي على صيغتي المرابحة (75%) والإجارة (25%)، مع غياب تام لباقي الصيغ الاستثمارية والفلاحية.
- ✓ هذا التوزيع يعكس واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث يتم الاعتماد على الصيغ الأكثر بساطة ووضوحاً من حيث الإجراءات والضمانات.

التوصيات و الاقتراحات:

هنالك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية وهي :

- تعزيز التوعية والتسويق للمنتجات الإسلامية وإطلاق عروض جديدة لجذب المدخرين.
- تطوير المنتجات لتلبية احتياجات شرائح أوسع من العملاء، خصوصاً في ظل المنافسة المتزايدة في قطاع الصيرفة الإسلامية.
- تطوير منتجات تمويلية موجهة للمؤسسات المتوسطة والكبيرة لجذب هذه الفئات نحو الصيرفة الإسلامية.
- تعزيز التوعية والتسويق حول مزايا التمويل الإسلامي للمؤسسات بجميع أحجامها.
- تقييم أسباب ضعف الإقبال أو التمويل للمشاريع الكبيرة والعمل على معالجتها.

يُنصح بتكثيف التوعية والتكوين حول مزايا الصيغ الإسلامية الأخرى، وتبسيط إجراءاتها، لتشجيع العملاء على الاستفادة منها، خاصة في المشاريع الفلاحية والصناعية.

- يوصى بتطوير وتفعيل صيغ تمويلية أخرى لتلبية احتياجات أوسع من العملاء، خاصة في القطاع الفلاحي المقاولاتي.

أولا : المراجع باللغة العربية

➢ **الكتب :**

1. بن حسان، م .الإسلام والاقتصاد: رؤية شاملة للتمويل الإسلامي. دار الرسالة،2008.
2. بوزيد، ر. تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النظام الإسلامي. دار النور للنشر،2017.
3. الجابري، ع. أدوات التمويل الإسلامي وأثرها على الاقتصاد. دار الفكر العربي،2013.
4. جمال، مُحَمَّد. "تحديات تطبيق التمويل الإسلامي في المشاريع المقاولاتية".مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 6، 2020
5. الجندي، ع.مبادئ التمويل الإسلامي وأدواته. دار الكتاب العربي،2015
6. الحربي، س. الإقراض الربوي في البنوك الإسلامية: دراسة فقهية وقانونية. دار الثقافة، 2012
7. حمدان، ليلى. "التمويل الجماعي في البنوك الإسلامية". دراسات اقتصادية معاصرة، الجزائر، 2017
8. الخطيب، م.التمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق. دار النشر الجامعي، 2009
9. رياض، مُحَمَّد. إدارة التمويل الإسلامي في المشاريع المقاولاتية. دار الفكر العربي، مصر، 2020
10. الزهراني، م. المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في الاقتصاد. دار العلوم،2010
11. الزهراني، م.المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في الاقتصاد. دار العلوم، 2016.
12. السويلم ف.ابن قدامة– المغني –دار الفكر /كتاب المضاربة 2012
13. السويلم.ف. أدوات التمويل الإسلامي: مرابحة، إجارة، مشاركات. دار الفجر، 2014.
14. السويلم، ف.أدوات التمويل الإسلامي: مرابحة، إجارة، مشاركات. دار الفجر،2006.
15. الشريف، نادية. مستقبل التمويل الإسلامي. دار العلوم للنشر، المملكة العربية السعودية، 2022
16. الصادق، ع. التمويل الإسلامي والمصرفية التقليدية: دراسة مقارنة. دار الفكر الجامعي،2010
17. الطيب، ع. التمويل الإسلامي: المفاهيم والتطبيقات. دار الكتاب الحديث،2011
18. العجمي، ح. التمويل المصرفي الإسلامي وتطبيقاته في البنوك. دار الفكر العربي،2014.
19. العجمي، ح. التمويل المصرفي الإسلامي وتطبيقاته في البنوك، دار الفكر العربي، 2013
20. علي، ج.آثار التمويل الإسلامي على الاقتصاد الوطني. دار الفكر الاقتصادي،2014.
21. علي، محمود. مبادئ التمويل الإسلامي. مكتبة النور، الكويت، 2018
22. القاسم.ب .أصول التمويل الإسلامي وأثره في التنمية. دار الكتاب الجامعي،2008
23. قنديل، م. التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي: مقارنة بين الأنظمة، دار الترجمة، 2011
24. الماجد، م. التمويل الإسلامي في المؤسسات المالية: دراسة حالة. دار الصفاء، 2007.

25. النجار، م .التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في العصر الحديث. دار الفكر الجامعي،2015.
26. النجار، م. التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في العصر الحديث. دار الفكر الجامعي،2016
27. الهاشمي، ع. آليات التمويل الإسلامي وفاعليتها في الاقتصاد. دار الفجر للنشر،2012
28. الهديب.ف .الأدوات المالية في المصارف الإسلامية. دار الحرمين للنشر،2012

➢ **المقالات و المجلات العلمية:**

1. آفاق تطوير التمويل الإسلامي". مجلة المالية الدولية، العدد 12، 2018
2. حسن، أحمد. "البنوك الإسلامية ودورها في دعم رواد الأعمال". مجلة التمويل الدولي، العدد 13، 2020
3. زينب، فوزية. "مزايا التمويل الإسلامي في المشاريع الصغيرة". مجلة العلوم المالية، العدد 18، 2021
4. سامي، محمود. "التمويل الإسلامي: الآفاق والتحديات". مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 5، 2020
5. عبد الرحيم، فاطمة. "دور الصكوك في دعم المشاريع المقاولاتية". المجلة الدولية للتمويل الإسلامي، العدد 7، 2020
6. محمود، جمال. "التنمية الاقتصادية في المشاريع الصغيرة عبر التمويل الإسلامي". مجلة التنمية المستدامة، العدد2020
7. موسى، سامي. "نماذج دولية لتطبيق التمويل الإسلامي". مجلة الشؤون المالية، العدد 11، 2018
8. نادر، كريم. "نماذج تطبيق التمويل الإسلامي في المشاريع الصغيرة". مجلة المالية الإسلامية، العدد 9، 2019
9. ناصر، سعيد. "آفاق تطوير التمويل الإسلامي". مجلة المالية الدولية، العدد 12، 2018
10. الهاشمي، حسن. "دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم المقاولات". مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 14، 2021
11. يوسف، منصور. "التمويل الإسلامي وأثره على الاقتصاد المحلي". المجلة المالية، العدد 15، 2021

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في دعم المشاريع المقاولاتية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير حلول تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

فقد تناولت الدراسة جدوى التمويل التقليدي في إنجاح المشاريع المقاولاتية، مع التركيز على التحديات التي تواجه هذا النوع من التمويل كما تم عرض مختلف آليات التمويل الإسلامي وصيغها المتنوعة التي تلبي حاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.

و قد توصلت النتائج بأن التمويل الإسلامي يمكن أن يكون بديلاً ناجحًا للتمويل التقليدي في دعم المشاريع المقاولاتية، خاصة الصغيرة والمتوسطة شريطة تعدد صيغ التمويل الإسلامي وأدواته لتلبية احتياجات متنوعة للمشاريع، مع التزام كامل بأحكام الشريعة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، التمويل التقليدي، ريادة الأعمال، دعم وتمويل المقاولاتية، التنمية الاقتصادية.

Abstract :

The study aimed to demonstrate the importance of Islamic finance as an alternative to conventional finance in supporting entrepreneurial projects and achieving economic and social development by providing financing solutions that are compatible with Islamic Sharia.

The study examined the effectiveness of traditional financing in the success of entrepreneurial projects, focusing on the challenges facing this type of financing. It also presented various Islamic financing mechanisms and their various forms that meet the needs of various economic sectors.

The results concluded that Islamic finance can be a successful alternative to conventional finance in supporting entrepreneurial projects, especially small and medium-sized ones, provided that Islamic finance formulas and tools are diversified to meet the diverse needs of projects, while fully adhering to the provisions of Sharia.

Keywords: Islamic finance, conventional finance, entrepreneurship, entrepreneurship support and financing, economic development.